الإختيارات الجزئية والإرادات القلبية

للإمام داود القارصي

(دراسة وتحقيق)

.....

أ.م.د. طه خالد محمد عرب

جامعة سامراء، كلية التربية

البريد الإلكتروني: drtahtaraba@gmail.com

الملخص

هذه الرسالة كتبها الإمام داود القارصي الحنفي الماتريدي حرر فيها الاختيارات الجزئية او القصد الجزئي وهي محل نزاع في الخلاف في مسالة: هل الإنسان مسير أو مخير ؟ مع ما يحوم حول هذه المسألة من مسألة القاضاء والقدر وغير ذلك.

هذه المسألة أشغلت الفكر الإسلامي وهو يصارع الآراء الأخرى في الفلسفة الإسلامية المتمثلة بعلماء الكلام والفرق الأراء مقارنة بفلسفة اليونان وفق قواعد المنطق.

بذل القارصي جهدا مشكورا في هذه الرسالة وقد جمع الأقوال وحرر أدلتها ورجح وناقش واعترض وانتقد ومارس كل ما يمارسه العقل الوقَّاد في هذه الجزئية.

ميوله الماتريدي كان واضحا من خلال تصريحاته ومنقولاته ومقرراته.

هذه الرسالة تنفع المشتغلين في علم الكلام، تفتح لهم باب التأمل، وطرق استخدام المنطق والمناظرة وقواعد الفلسفة وكيفية توظيفها لصالح النسب الخبرية الدينية والإسلامية المتمثلة بالعقائد الإسلامية، لا سيما مسألة الإرداة الجزئية التي لم تنتهِ الكتابة فيها بأسماء وعنوانات مختلفة كلها ترجع في تحرير محل النزاع إلى هذه النقطة، فهل فعل العبد وُجِدَ بقدرة الله فقط؟ أو بمجموع القدرتين ؟ أو بقدرة العبد فقط ؟ أو بقدرة الله إيجادا وبقدرة العبد كسبا وتسببا؟ فإن هذه الرسالة تناقش هذه الجزئية وتضع النقاطة على الحروف بحسب ما فتح الله له.

قام الباحث بوضع دراسة مختصرة وتحقيق لها معتمدا على نسختين خطيتين وفق قواعد البحث العلمي في تحقيق المخطوطات، والله الموفق.

الكلمات المفتاحية: عقيدة، علم الكلام، الاختيارات الجزئية، القارصي.

partial choices and heart attacks for "Imam Dawood Al-Qarisi"

Asst.Prof.Dr. Taha khalid mohammed arab
University of samarra, college of Education
Email: drtahtaraba@gmail.com

Abstract

This paper was written by Imam Dawood al-Qarisi al-Hanafi al-Maturidi, in which he discussed partial choices or partial intentions, which are controversial in the issue of: (Does man have choices of not?) with what this issue may include, such as the issue of fate and destination, and other things.

This issue preoccupied Islamic thought as it struggled with other opinions in Islamic philosophy represented by scholars of theology and fraternity, compared to Greek philosophy according to the rules of logic.

Al-Qarisi made a commendable effort in this letter, and he collected the sayings, edited their evidence, favored, debated, objected, criticized and practiced everything that the guiding mind practices in this part.

His Maturidi tendencies were evident through his statements, quotes, and decisions.

This paper is of benefit to those engaged in theology; it opens the door to contemplation, the ways of using logic, debate, and the rules of philosophy, and how to use them for the benefit of the religious and Islamic logic relativity represented by the Islamic beliefs; especially the issue of the partial will. In this field, the writing has not ended with different names and addresses, all of which refer to this point in editing the subject of the dispute. Is man found by the ability of Allah only? Or by a combination of the two abilities? Or by the power of man only? Or by the ability of Allah to create and the ability of man to earn and cause? This paper discusses this part and draws its outline, according to what Allah has opened for him.

The researcher developed a brief study and investigation based on two written copies in accordance with the rules of scientific research in the verification of manuscripts; with Allah's blesses .

Keywords: Doctrine, Otophone,Partial choices, Al-Qarisi.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه وسلم اجمعين، وبعد.

فإن مسألة الاختيارات الجزئية والإرادات القلبية التي للإنسان فيها دخل وقصد وإرادة مما اختلف فيها علماء الكلام؛ إذ لا شك أن أمور الاعتقاد هي أساس الإسلام ومبناه؛ لأن الأحكام والتشريعات كثير منها مبني عليها، فمن المعلوم أن مَن جحد عقائد الإسلام ورحل الى دار الحق، فإنه وببساطة لا ينتفع منها شيئا ولو ملائت عنان السماء؛ قال تعالى: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾[1]، ولا شك فإن أمور الاعتقاد لا تستقيم علاقة العبد بربه حتى تستقيم.

ومسائل علاقة الإنسان بربه كثيرة، وأهمها تعرُّضا للجدل والنقاش منذ عصر الصحابة رضي الله عنهم مسألة التسيير والتخيير أو مسألة الجبر والاختيار في حياة الإنسان وهي ذات ارتباط بعقيدة القضاء والقدر.

وهي من أكثر المسائل دقة أو وأعمقها جدلا وأعزها ماخذا، فقد اتسع نطاق الجدل في هذه الجزئية حتى تشكلت من ذلك فرق، والتجأ كل فريق إلى ردود الفعل التي تنبعث عادة من الهياج النفسي وغياب الاناة، فتطرف فريق بأن: لا قدرة والأمر أُنُف [2]، واول من قال هذا الكلام هو معبد بن خالد الجهني (ت: ٧٢هـ، وقيل: ٨٠ هـ).

وتطرف فريق آخر إلى القول بأن الإنسان مجبرٌ في كل احواله وشؤونه وأنه أسير القضاء والقدر، وأول من ذهب إليه جهم بن صفوان (ت: ١٢٨هـ).

ومن التطرف الفكري الأول نشأ مذهب القدرية، ومن الثاني نشأ مذهب الجبرية.

وعلى الرغم من أن حدة كل من هذين المذهبين خمدت ناره وانطفأت جذوته إلى غير رجعة، إلا ان الجدل في هذه المسألة ظل ممتدا وفق الدراسات والمناظرات حسب الدرس الكلامي.

وقد كتب كثير من العلماء في هذه المسألة.

وممن كتبوا فيها الإمام داود القارصي في مخطوطته (الاختيارات الجزئية والإرادات القلبية)، وجزاه الله خيرا.

فلهذه المخطوطة أهمية بالغة في الدرس الكلامي لا سيما في مبحث القضاء والقدر.

وقد قسمت بحثي إلى قسمين:

قسم لترجمة المؤلف.

وقسم لتحقيق المخطوطة.

وكان القسم الأول متضمنا ستة مطالب:

المطلب الاول: أسمه ونسبه ولقبه

المطلب الثاني: ولادته وأسرته

المطلب الثالث: نشأته ووفاته

المطلب الرابع: مذهبه ومكانته العلمية

المطلب الخامس: مؤلفاته.

المطلب السادس: المخطوط.

وأسأل الله التوفيق، لما فيه خير لي ولديني وعاقبة امر، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

القسم الاول ترجمة المؤلف

المطلب الأول: اسمه ونسبه ولقبه

أسمه:

داود بن محمد القارصي الرومي العثماني الحنفي من أهل القرص بأرمينية، وهذا النسب اتفقت عليه أكثر مصادر الترجمة التي بين يدي[٣].

نسبه:

وإما نسبه المشهور بالقارصي أو القرصي نسبة إلى (أهل قرص) بفتح القاف، وسكون الراء والصاد مهملة: مدينة أرمينية من نواحي تفليس يجلب منها الإبريسم، خبرني بذلك رجل من أهلها، بينها وبين تفليس يومان[٤].

لقبه وكنيته:

أما لقبه فهو القارصي الرومي العثماني الحنفي هذا ما ذكرته كتب التراجم التي ترجمت له[٥]، أما كنيته لم أعثر في كتب التراجم على كنيى له.

المطلب الثاني: ولادته وأسرته

ولادته:

لم أقف فيما بين يدي من مصادر على ذكر السنة التي ولد فيها الإمام داود بن محمد القارصي ﷺ إلا أنه كان حيًا إلى عام ١١٦٩هـ_١٧٥٦م[٦]، وهذا يدل على أنه عاش في القرن الثاني عشر.

أسرته:

إما أسرتهُ لم أقف فيما بين يدي من مصادر على ذكر أسرته فقط أنه من أهل قارص بأرمينية، و الكلام عن أبنه عُثْمَان بن دَاوُد بن مُحَمَّد بن احْمَد القارصى الرُّومِي الْحَنَفِيّ في كتاب «هدية العارفين» أنه نزيل

الْمَدِينَة المنورة ولد سنة ١١٠٠ وَتوفى فِي حُدُود سنة ١١٨٨ ثَمَان وَثَمَانِينَ وَمِائَة والف لَهُ تَفْسِير المشكلات وَكَاشف الغلطات فِي شرح دَلَائِل الْخيرَات[٧].

المطلب الثالث: نشأته ووفاته

نشأته:

لم أقف فيما بين يدي من مصادر على ذكر نشأته بصورة مفصلة غير أنه نشأ الإمام داود بن محمد القارصي ﷺ بأرمينية من أهل قارص وقيل كان نزيل مصر وإسطنبول قيل عنه أنه كان عالم مشارك في علم الكلام والحديث والمنطق والاصول وآداب البحث وغيرها [٨]. إلا أنه ذكر في «تحقيق وتحليل الرسالة النورية والمشكوة القدسية لداود القارصي» أنه " داود بن محمد ولد في مدينة قارص ولكن تاريخ ميلاده غير معروف. أصبح مشهورًا باسم: داود قارصي أو داود أفندي وهو يقدم نفسه (داود بن محمد القارصي الحنفي) في مؤلفاته، بدأ دراسته أولا في مدينة قارص وبعد ذلك ذهب إلى إسطنبول، وأكمل دراسته في إسطنبول، واحرز درجة المدرس فيها. لم يتحمل القارصي أي مهمة رسمية، فذهب إلى مصر وجزيرة قبرص وسكن فيهما لمدة، ودرس هناك وألف كتبا ورسائل، أشتهر المؤلف بتقواه واتباعه مذهب أهل السنة في العقيدة، ثم أنتقل إلى بلدة الامام البركوي الذي كان يحبه كثيرا وأستقر هناك ودرس في علوم شتى في مدرسة المسجد الكبير بمدينة برك حتى نهاية حياته"[٩]

وفاته:

اختلفت التراجم في سنة وفاة الإمام داود بن محمد القارصي ﷺ، حيث ذكر صاحب كتاب « إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون» قال: "داود بن محمد القارصي – الحنفي نزيل مصر المتوفى سنة ١١٦٩ تسع وستين ومائة وألف"[١٠]، وذكر صاحب كتاب «هدية العارفين» أنه أنتهى من شرح القصيدة النونية لخضر بك فِي العقائد سنة ١١٦٩هـ حيث قال: "القارصى – دَاوُد بن مُحَمَّد القارصى الرُّومِي الْحَنَفِيّ نزيل مصر. له أداب شرح القصيدة النونية لخضر بك فِي العقائد فرغ مِنْهَا سنة ١١٦٩"[١١].

وذكر صاحب كتاب «معجم المؤلفين» قال: "كان حيًا عام ١١٦٩هـ "[١٢]، وذكر صاحب كتاب «الأعلام» أنه توفى سنة (١١٦٠هـ_ ١٧٤٧م)[١٣]

ويتبين من ذلك أنه عاش حتى سنة ١١٦٩هـ فقط والله أعلم.

المطلب الرابع: مذهبه ومكانته العلمية

لم تصرح المصادر التي وثقت للإمام داود بن محمد القارصي ﷺ مذهبه العقدي بشكل صريح والظاهر جليًا اتباعه لطريقة الماتريدية؛ وذلك لتصريحه في مواطن:

منها في اول المخطوط بقوله: (الحمد لله الذي وفقّنا معاشر الماتريدية) [١٤].

ومنها قوله في التكوين: (لأنّ التأثير بمعنى الإيجاد شأن التكوين عندنا معاشر الماتريدية) [١٥].

ومنها اعتماده على كتب أهل السنة والجماعة المحققين من الأشاعرة والماتريدية في الرد على الفرق الضالة؛ ككتاب «المواقف» للإمام عضد الدين الإيجي، وكتاب «شرح المقاصد» للإمام سعد الدين التفتازاني وغيرهم من الأمة الكبار تم ذكرهم في التحقيق، وذكرنا في نشأته في «تحقيق وتحليل الرسالة النورية والمشكوة القدسية لداود القارصي» ذكروا أنه " أشتهر بتقواه واتباعه مذهب أهل السنة في العقيدة"[١٦].

إما ما يخص مذهبه الفقهي فهو على مذهب الحنفية، كما بين ذلك في بداية مخطوطته قائلًا: " فيقول العبد الفقير إلى الله الغني داود بن محمد القارصي الحنفي"، وتم ذكر ذلك أيضًا في كتب التراجم التي ترجمت له[١٧].

مكانته العلمية:

حظي الإمام داود بن محمد القارصي ﷺ بمكانة عالية واحترام فائق من علماء أهل عصره، وكان بارعًا في شتى العلوم، وله مصنفات كثيرة، وقال فيه صاحب كتاب «معجم المؤلفين»: "عالم مشارك في علم الكلام والمنطق والاصول وآداب البحث وغيرها"[١٨]، وقال صاحب كتاب «الأعلام»: "فاضل، مشارك في

الحديث والمنطق، من أهل (القرص) بأرمينية. تعلم باسطنبول ومصر"[١٩] وبينا ذلك في نشأته أنه كان طالبًا للعلم وألف كتبًا ورسائل كثير.

المطلب الخامس: مؤلفاته

التفسير والقراءة:

١. الرسالة النورية والمشكاة القدسية[٢٠].
٢. الفتحية في بيان الضاد القطعية [٢١].
٣. تحريرات تقريرات على البسملة والحمدلة والصلاة والسلام اللفظية[٢٢].
٤. شرح الدرر اليتيم [٢٣].

الحديث:

١. شرح أصول الحديث للبركوي[٢٤].

علم الكلام :

١. (شرح القصيدة النونية) مرة بلغة عربية ومرة بلغة تركية[٢٥].
٢. شرح آمنت بالله[٢٦].
٣. شرح قصيدة بدء الأمالي[٢٧].
٤. رسالة في بيان مسألة الاختيارات الجزئية والادراكات القلبية[٢٨].

المنطق:

١. الموجز في شرح تهذيب المنطق[٢٩].
٢. تكملة لتهذيب المنطق[٣٠].
٣. شرح الإيساغوجي[٣١].
٤. الإيساغوجي الجديد والدر الفريد[٣٢].

الجدل والمناظرة:

١. تذكرة للوظائف البحاثين[٣٣].

اللغة العربية:

١. شرح الأمثلة المختلفة في الصرف[٣٤].
٢. شرح البناء[٣٥].
٣. شرح إظهار الاسرار للبركوي[٣٦].
٤. شرح العوامل للبركوي[٣٧].

٥. مختار مختار الصحاح[٣٨].
٦. شرح رسالة الاندولسية في العروض[٣٩].

علم الميقات:

١. شرح رسالة الفتحية في الاعمال الجيبية[٤٠].
٢. شرح رسالة في الاعمال بالربع والموسم بالمقنطرات[٤١].

المطلب السادس: المخطوط

حظي الباحث وبفضل الله ومنته على نسختين من هذه المخطوطة:

النسخة الاولى: نسخة مكتبة أوقاف المصرية، وهي ضمن مجموعة تحت رقم (٣٩٦٧/ ٢) وتقع في (٩) ورقات، (٢٣ سطر x ١٣ كلمة مختلف / ٢٣سم عرض x ١٧سم طول).

حالة المخطوط جيدة فلا شطب ولا حك ولا طمس.

وخطها معتاد، و ناسخها غير مذكور.

أما الذي نقل المخطوط من نسخة المؤلف هو (محمد بن علي) واسمه على جميع النسخ وليس هو ناقل النسخة التي بين أيدينا، وكان تأريخ نسخها في اليوم الثالث من الشعبان سنة (١١٥٩هـ).

وقد رمز الباحث لها بـ (أ)، وهي التي عوَّل عليها.

النسخة الثانية: مكتبة محمد عاصم باشا ضمن مخطوطات كوبرلي تحت رقم (٧٢٠) وهي ضمن مجموعة رسائل في (١٠) ورقات، (٢٣ سطر x ١٤ كلمة / ٢٢سم عرض x ١٦سم طول)، وقد أخفى الناسخ اسمه كما هو شأن المجموعات التي لناسخٍ واحد كما يظهر من الخط.

حالة المخطوط جيدة فلا شطب ولا حك ولا طمس.

وقد رمز الباحث لها بـ (ب).

المطلب السابع: نماذج من المخطوط

النسخة الأولى – الورقة الاولى

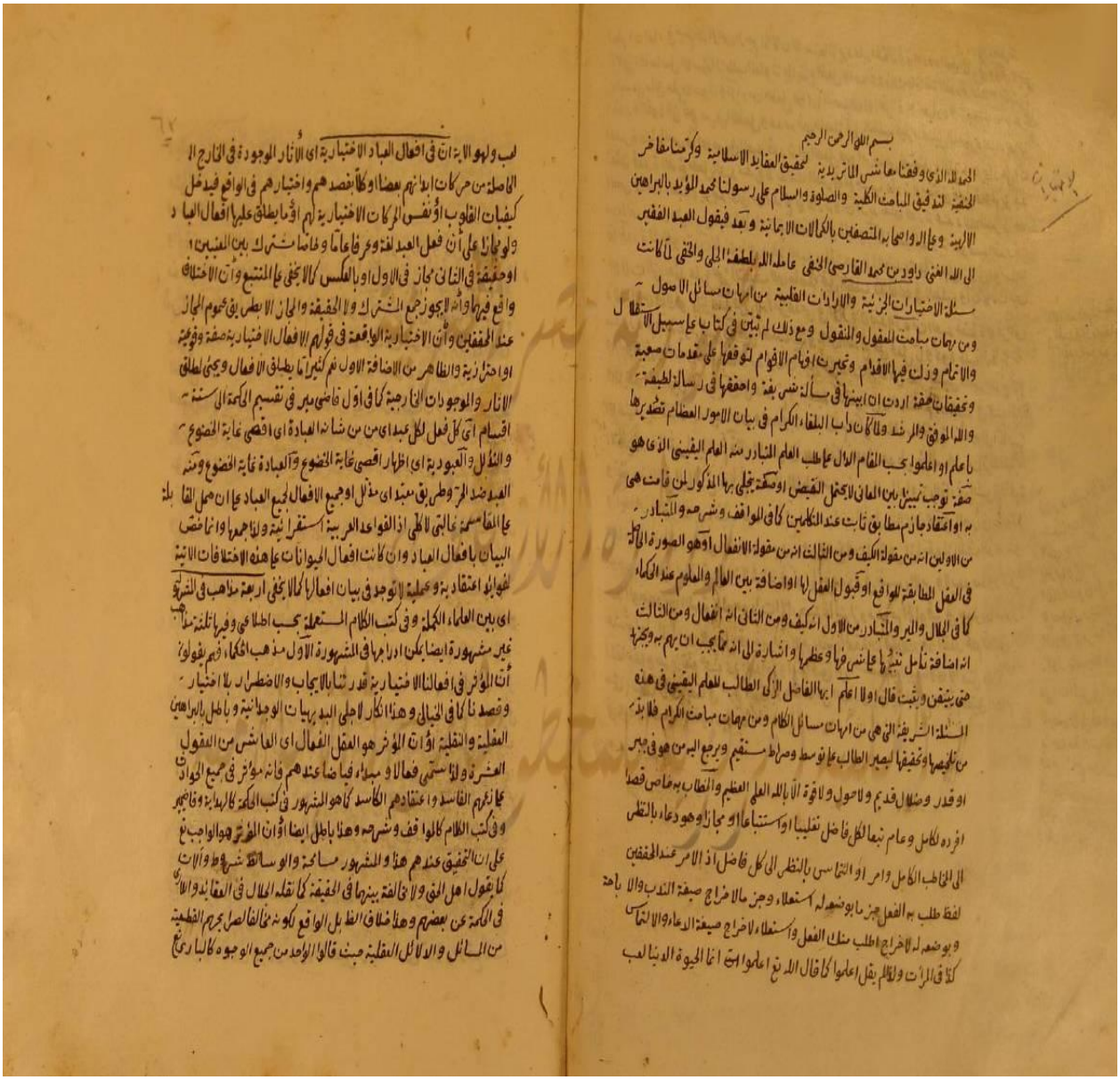

النسخة الأولى – الورقة الاخيرة

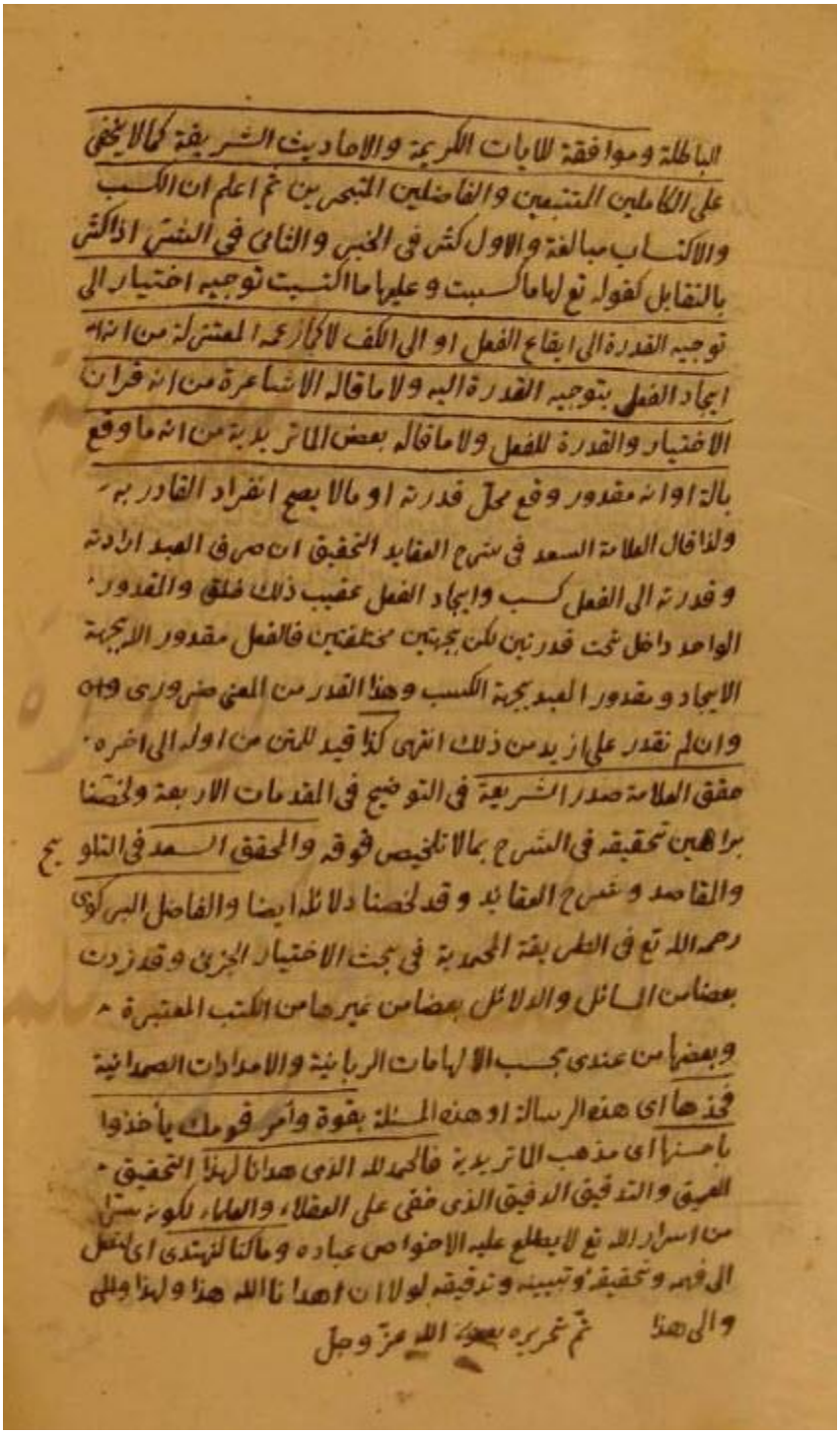

الباطلة وموافقة للايات الكريمة والاحاديث الشريفة كما لا يخفى
على الكاملين المتبحرين والفاضلين المتبحرين ثم اعلم ان الكسب
والاكتساب مبالغة والاول كثر في الخير والثاني في الشر اذا كثر
بالتقابل كقوله تع لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت توجيه اختيار الى
توجيه القدرة الى ايقاع الفعل او الى الكف لا كما زعمه المعتزلة من انه
ايجاد الفعل بتوجيه القدرة اليه ولا ما قاله الاشاعرة من انه قران
الاختيار والقدرة للفعل ولا ما قاله بعض الماتريدية من انه ما وقع
بالة او انه مقدور وقع محل قدرته او ما لا يصح انفراد القادر به
ولذا قال العلامة السعد في شرح العقايد التحقيق ان صرف العبد ارادته
وقدرته الى الفعل كسب وايجاد الفعل عقيب ذلك خلق والمقدور
الواحد داخل تحت قدرتين لكن بجهتين مختلفتين فالفعل مقدور الربجهة
الايجاد ومقدور العبد بجهة الكسب وهذا القدر من المعنى ضروري وان
وان لم نقدر على ازيد من ذلك انتهى كذا قيد للتن من اوله الى اخره
حقق العلامة صدر الشريعة في التوضيح في المقدمات الاربعة ولخصنا
براهين تحقيقه في الشرح بما لا تلخيص فوقه والمحقق السعد في التلويح
والمقاصد وشرح العقايد وقد لخصنا دلائله ايضا والفاضل البركوي
رحمه الله تع في الطريقة المحمدية في بحث الاختيار الجزئي وقد زدت
بعض المسائل والدلائل بعضها من غيرها من الكتب المعتبرة
وبعضها من عندي بحسب الالهامات الربانية والامدادات الصمدانية
فخذها اي هذه الرسالة او هذه المسئلة بقوة وامر قومك يأخذوا
باحسنها اي مذهب الماتريدية فالحمد لله الذي هدانا لهذا التحقيق
العميق والتدقيق الدقيق الذي خفي على العقلاء والعلماء لكونه سرا
من اسرار الله تع لا يطلع عليه الاخواص عباده وما كنا لنهتدي اي لنصل
الى فهمه وتحقيقه وتبيينه وتدقيقه لولا ان هدانا الله هذا ولهذا وامثالي
والى هذا ثم تحريره بعون الله عز وجل

النسخة الثانية – الورقة الاولى

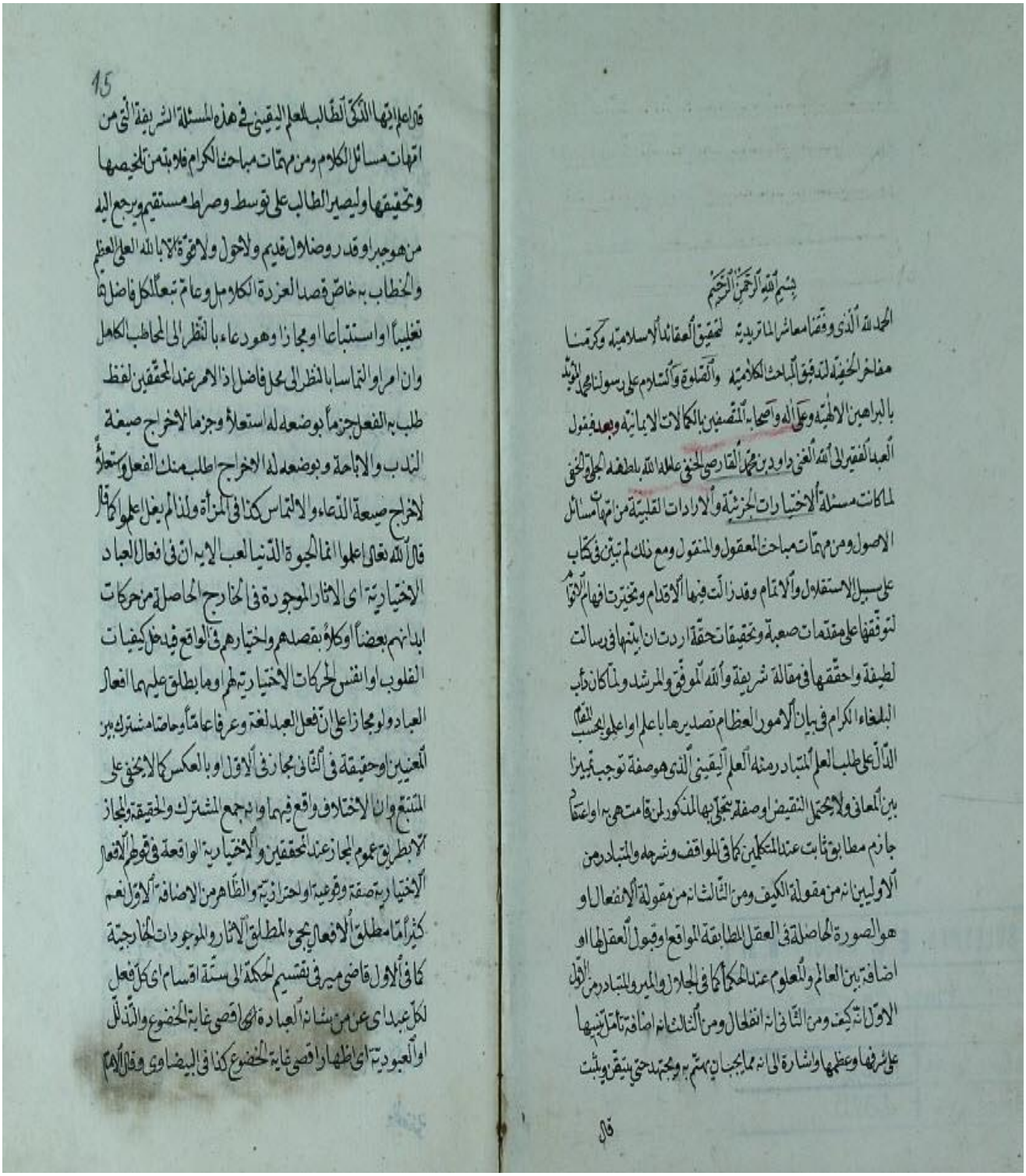

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفقنا معاشر الماتريدية لتحقيق العقائد الاسلامية وكرمنا
مفاخر الخفية لدقيق المباحث الكلامية والصلوة والسلام على رسولنا محمد المؤيد
بالبراهين الالهية وعلى اله واصحابه المتصفين بالكمالات الايمانية وبعد فيقول
العبد الفقير الى الله الغني داود بن محمد القارصي الحنفي عامله الله بلطفه الجلي والخفي
لما كانت مسئلة الاختيارات الجزئية والارادات القلبية من مهمات مسائل
الاصول ومن مهمات مباحث المعقول والمنقول ومع ذلك لم تبين في كتاب
على سبيل الاستقلال والاتمام وقد زلت فيها الاقدام وتحيرت افهام الفحول
لتوقفها على مقدمات صعبة وتحقيقات دقيقة اردت ان ابينها في رسالت
لطيفة واحققها في مقالة شريفة والله الموفق والمرشد ولما كان دأب
البلغاء الكرام في بيان الامور العظام تصديرها باعلم او اعلى بحسب المقام
الدال على طلب العلم المتبادر منه العلم اليقيني الذي هو صفة توجب تمييزا
بين المعاني ولا يحتمل النقيض او صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت هي به او اعتقادا
جازما مطابقا ثابتا عند المتكلمين كما في المواقف وشرحه والمتبادر من
الاولين انه من مقولة الكيف ومن الثالث انه من مقولة الانفعال او
هو الصورة الحاصلة في العقل المطابقة للواقع او قبول العقل لها او
اضافة بين العالم والمعلوم عند الحكماء كما في الجلال والمير والمتبادر من الاول
الاول انه كيف ومن الثاني انه انفعال ومن الثالث انه اضافة تأمل تنبيها
على شرفها وعظمها واشارة الى انه مما يجب ان يهتم به ويجتهد حتى يتقرر ويثبت

قال

15

فاعلم ايها الذكي الطالب للعلم اليقيني في هذه المسئلة الشريفة التي من
امهات مسائل الكلام ومن مهمات مباحث الكرام فلا بد من تلخيصها
وتحقيقها وليصير الطالب على توسط وصراط مستقيم ويرجع اليه
من هو جبر او قدر وضلال قديم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
والخطاب به خاص قصد العزة الكامل وعام تبعا للكل فاضل تغليبا او استتباعا او مجازا وهو دعاء بالنظر الى المخاطب الكامل
وان امر او التماسا بالنظر الى محل فاضل اذ الامر عند المحققين لفظ
طلب به الفعل جزما بوضعه له استعلاء وجزما الاخراج صيغة
الندب والاباحة وبوضعه له الاخراج اطلب منك الفعل واستعلاء
لاخراج صيغة الدعاء والالتماس كذا في المرآة ولذا لم يغل اعلموا كما قال
قال الله تعالى اعلموا انما الحيوة الدنيا لعب الاية ان في افعال العباد
الاختيارية اي الاثار الموجودة في الخارج الحاصلة من حركات
ابدانهم بعضا او كلا بقصدهم واختيارهم في الواقع فيدخل كيفيات
القلوب او نفس الحركات الاختيارية هم وما يطلق عليهما افعال
العباد ولو مجازا على ان فعل العبد لغة وعرفا عاما وخاصا مشترك بين
المعنيين او حقيقة في الثاني مجاز في الاول او بالعكس كما لا يخفى على
المتتبع وان الاختلاف واقع فيهما وان جمع المشترك والحقيقة والمجاز
الا بطريق عموم المجاز عند المحققين والاختيارية الواقعة في قوم الافعال
الاختيارية صفة وقوعية او احترازية والظاهر من الاضافة الاول نعم
كثيرا ما يطلق الافعال ويحمى المطلق الاثار والموجودات الخارجية
كما في الاول قاضي مير في تقسيم الحكمة الى ستة اقسام اي كل فعل
لكل عبد اي عن من شأنه العبادة اي اقصى غاية الخضوع والتذلل
او العبودية اي اظهار اقصى غاية الخضوع كذا في البيضاوي وقال الامام

النسخة الثانية – الورقة الأخيرة

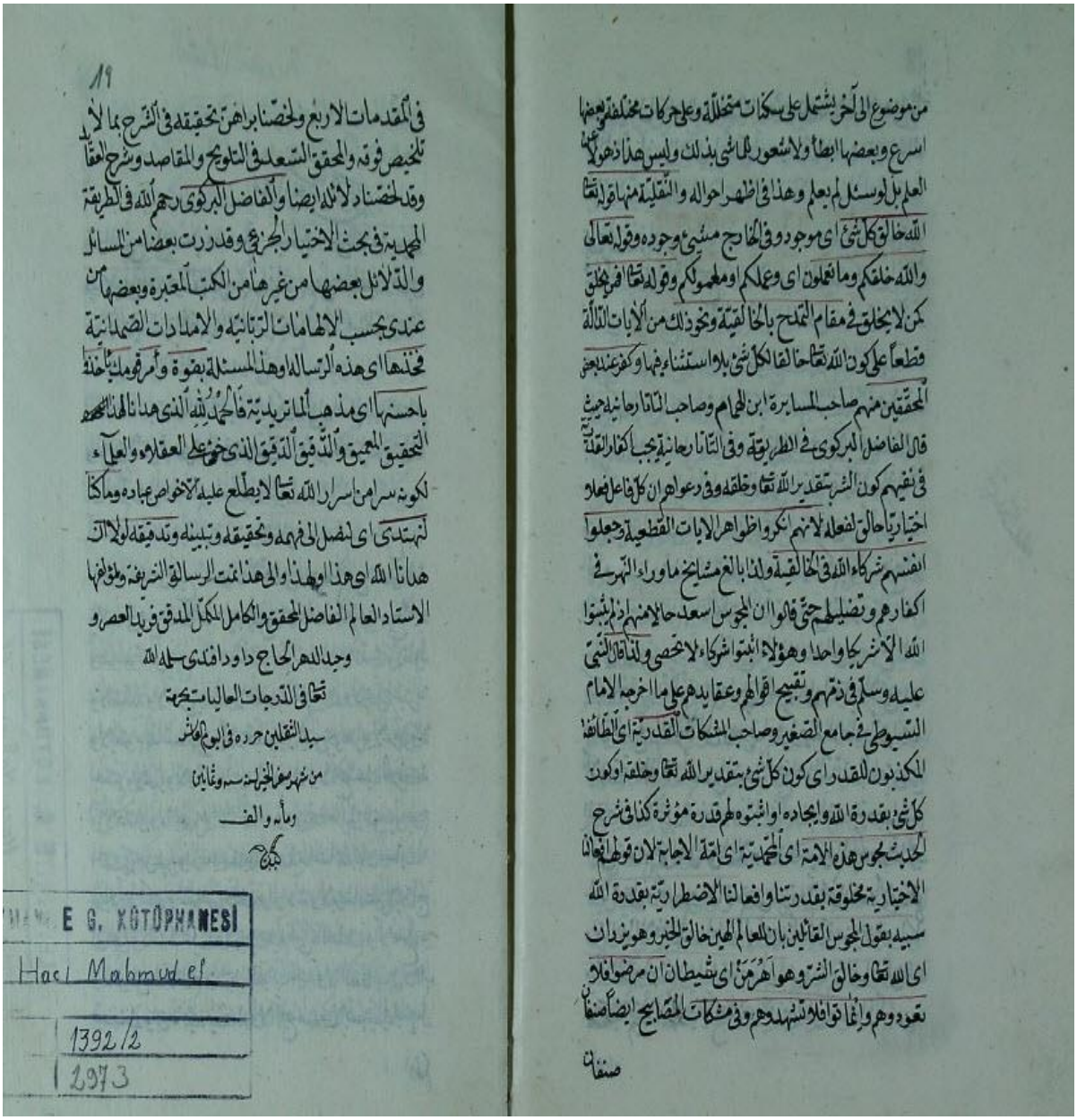

من موضوع الى آخر يشتمل على سكنات متخللة وعلى حركات مختلفة بعضها
اسرع وبعضها ابطأ ولا شعور للشئ بذلك وليس هذا ذهولا
العلم بل لو سئل لم يعلم وهذا في اظهر احواله والنقلية منها قوله تعالى
الله خالق كل شئ اى موجود وفي الخارج مشيئ وجوده وقوله تعالى
والله خلقكم وما تعملون اى وعملكم او معمولكم وقوله تعالى فمن يخلق
كمن لا يخلق في مقام التمدح بالخالقية ونحو ذلك من الآيات الدالة
قطعا على كون الله تعالى خالقا لكل شئ بلا استثناء فيها وكفر عند بعض
المحققين منهم صاحب المسايرة ابن الهمام وصاحب التاتارخانية حيث
قال الفاضل البركوي في الطريقة وفي التاتارخانية يجب اكفار القدرية
في نفيهم كون الشر بتقدير الله تعالى وخلقه وفي دعواهم ان كل فاعل فعله
اختيارا حالق لفعله لانهم انكروا ظواهر الآيات القطعية وجعلوا
انفسهم شركاء الله في الخالقية ولذا بالغ مشايخ ما وراء النهر في
اكفارهم وتضليلهم حتى قالوا ان المجوس اسعد حالا منهم اذ لم يثبتوا
الله الا شريكا واحدا وهؤلاء اثبتوا شركاء لا تحصى ولذا قال النبي
عليه وسلم في ذمهم وتقبيح اقوالهم وعقايدهم على ما اخرجه الامام
السيوطي في جامع الصغير وصاحب المشكات القدرية اى الطائفة
المكذبون للقدر اى كون كل شئ بتقدير الله تعالى وخلقه او كون
كل شئ بقدرة الله وايجاده او اثبتوه لهم قدرة مؤثرة كذا في شرح
الحديث مجوس هذه الامة اى المحمدية اى امة الاجابة لان قولهم بان افعالنا
الاختيارية مخلوقة بقدرتنا وافعالنا الاضطرارية بقدرة الله
سببه بقول المجوس القائلين بان للعالم الهين خالق الخير وهو يزدان
اى الله تعالى وخالق الشر وهو اهرمن اى شيطان ان مرضوا فلا
تعودوهم وان ماتوا فلا تشهدوهم وفي مشكات المصابيح ايضا صنفان

صنفان

E. G. KÜTÜPHANESİ
Hacı Mahmud el.
1392/2
1973

في المقدمات الاربع ولخصنا براهين تحقيقه في الشرح بما لا مزيد
تلخيص فوقه والمحقق التفتازاني في التلويح والمقاصد وشرح العقائد
وقد لخصناه لانا ايضا والفاضل البركوي رحمهم الله في الطريقة
المحمدية في بحث الاختيار الخ وقد زدت بعضا من المسائل
والدلائل بعضها من غيرها من الكتب المعتبرة وبعضها من
عندي بحسب الالهامات الربانية والامدادات الصمدانية
فخذها اى هذه الرسالة وهذا المسئلة بقوة وامر فوميا خذوا
باحسنها اى مذهب الماتريدية فالحمد لله الذي هدانا لهذا
التحقيق العميق والتدقيق الدقيق الذي خفي على العقلاء والعلماء
لكونه سرا من اسرار الله تعالى لا يطلع عليه الا خواص عباده وما كنا
لنهتدي اى لنصل الى فهمه وتحقيقه وتبيينه وتدقيقه لولا ان
هدانا الله اى هذا او لهذا والى هذا تمت الرسالة الشريفة وطوقها
الاستاد العالم الفاضل المحقق والكامل المكمل المدقق فريد العصر و
وحيد الدهر الحاج داود افندي سلمه الله
تعالى في الدرجات العاليات بجرمة
سيد الثقلين حرره في اليوم الكاشر
من شهر صفر الخير لسنة سبع وثمانين
ومأة والف

عمل الباحث في المخطوط

١- نسخ المخطوط بالإملاء المعاصر مع الضبط.

٢- مقابلة النسختين وإثبات الفروق بينهما في الهامش.

٣- ضبط النص وتشكيل ما أشكل من كلماته.

٤- وضع علامات الترقيم.

٥- عزو الآيات ونسبتها إلى سورها وأرقامها.

٦- تخريج الأحاديث.

٧- التعريف بالأعلام.

٨- التعريف بالكلمات الاصطلاحية واللغوية.

٩- التعليق بحسب الحاجة.

القسم الثاني: النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفقّنا معاشر الماتريدية[٤٢] لتحقيق العقائد الإسلامية، وكرّمنا مفاخر الحنفية[٤٣] لتدقيق المباحث الكلامية[٤٤]، والصلاة والسلام على رسولنا محمد المؤيّد بالبراهين الإلهية، وعلى آله وأصحابه المتصفين بالكمالات الإيمانية.

وبعد: فيقول العبد الفقير إلى الله الغني داود بن محمد القارصي الحنفي عامله الله بلطفه الجلي والخفي: لما كانت مسألة الاختيارات الجزئية والإرادات القلبية من أمّهات مسائل الأصول، ومن مهمّات مباحث المعقول والمنقول ومع ذلك لم تبيّن في كتاب على سبيل الاستقلال والإتمام، وقد[٤٥] زلّت فيها[٤٦] الأقدام، وتحيّرت أفهام الأقوام لتوقّفها على مقدمات صعبة وتحقيقات حقّة، أردت أن أبيّنها في رسالة لطيفة وأحقّقها في مقالة شريفة[٤٧]، والله الموفّق والمرشد.

ولمّا كان دأب البلغاء الكرام في بيان الأمور العظام تصديرها بـ (اعلم) أو (اعلموا) بحسب المقام الدالّ على طلب العلم المتبادر منه العلم اليقيني الذي هو صفة توجب تمييزًا بين المعاني لا يحتمل النقيض[٤٨]، أو صفة يتجلّى بها المذكور لمن قامت هي به، أو اعتقاد جازم مطابق ثابت عند المتكلمين، كما في «المواقف وشرحه»[٤٩]، والمتبادر من الأولين أنّه من مقولة الكيف، ومن الثالث أنّه من مقولة الانفعال، أو هو الصورة الحاصلة في العقل المطابقة للواقع أو قبول العقل لها أو إضافة بين العالم والمعلوم عند الحكماء، كما في «الجلال»[٥٠] و«المير»[٥١]، والمتبادر من الأول أنّه كيف، ومن الثاني أنّه انفعال، ومن الثالث أنّه إضافة، تأمّل تنبيهًا على شرفها وعظمها وإشارة إلى أنّه مما يجب أن يهمّ[٥٢] به ويجتهد حتى يتيقن ويثبت.

قال: أولًا:[٥٣] اعلم أيّها الفاضل[٥٤] الذكي الطالب للعلم اليقيني في هذه المسألة الشريفة التي هي من أمهات مسائل الكلام[٥٥] ومن مهمّات [أ/١/و] مباحث الكرام، فلا بدّ من تلخيصها وتحقيقها ليصير الطالب على توسط وصراط مستقيم، ويرجع إليه من هو في جبر أو قدر وضلال قديم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

والخطاب به خاص قصدًا لفرده الكامل، وعام تبعًا لكل فاضل تغليبًا أو استتباعًا أو مجازًا، وهو دعاء بالنظر إلى المخاطب الكامل، وأمر أو التماس[٥٦] بالنظر إلى كل فاضل.

إذ الأمر عند المحققين: لفظ طلب به الفعل جزمًا بوضعه له استعلاء وجزمًا لإخراج صيغة الندب والإباحة، وبوضعه له لإخراج أطلب منك الفعل، واستعلاء لإخراج صيغة الدعاء والالتماس،كذا في المرات[٥٧]، ولذا لم يقل اعلموا، كما قال الله تعالى: {اعلموا إنما الحياة الدنيا لعب ولهو}[٥٨]. الآية.

إنَّ في أفعال العباد الاختيارية؛ أي: الآثار الموجودة في الخارج الحاصلة من حركات أبدانهم بعضًا أو كلًا بقصدهم واختيارهم في الواقع، فيدخل كيفيات القلوب أو نفس[٥٩] الحركات الاختيارية لهم أو ما يطلق عليهما أفعال العباد ولو مجازًا.

على أن فعل العبد لغةً وعرفًا عامًّا وخاصًّا مشترك بين المعنيين، أو حقيقة في الثاني مجاز في الأول، أو بالعكس كما لا يخفى على المتتبع، وإنَّ الاختلاف واقع فيهما، وإنّه لا يجوز جمع المشترك، ولا[٦٠] الحقيقة والمجاز إلا بطريق عموم المجاز عند المحققين، وإنَّ[٦١] الاختيارية الواقعة في قولهم (الأفعال الاختيارية) صفة وقوعية أو احترازية، والظاهر من الإضافة الأول، نعم كثيرًا ما يطلق[٦٢] الأفعال و[٦٣] يجيء لمطلق الآثار والموجودات الخارجية كما في أول قاضي مير[٦٤] في تقسيم الحكمة إلى ستة أقسام؛ أي: كل فعل لكل عبد؛ أي: مَنْ مِنْ شأنه العبادة؛ أي: أقصى غاية الخضوع والتذلّل، أو العبودية[٦٥]؛ أي: إظهار أقصى غاية الخضوع، كذا في البيضاوي[٦٦][٦٧]، وقال الإمام الراغب[٦٨]: العبودية إظهار الخضوع[٦٩] والعبادة غاية الخضوع[٧٠]، ومنه العبد ضد الحر، وطريق معبّد؛ أي: مذلّل.

أو جميع الأفعال لجميع العباد[أ/١/ظ]، على أنَّ حمل المقابلة على المقاسمة غالبي لا كلي إذ القواعد العربية استقرائية، ولذا جمعهما[٧١]، وإنما خصَّ البيان بأفعال العباد وإن كانت[٧٢] أفعال الحيوانات على هذه الاختلافات الآتية؛ لفوائد اعتقادية وعلميّة[٧٣] لا توجد في بيان أفعالها كما لا يخفى أربعة مذاهب في المشهور[٧٤]؛ أي: بين العلماء الكملة[٧٥] وفي كتب الكلام المستعملة بحسب اطلاعي، وفيها ثلاثة[٧٦] مذاهب غير مشهورة أيضًا يمكن إدراجها في المشهور[٧٧]:

الأول: مذهب الحكماء فهم يقولون: إنَّ المؤثّر في أفعالنا[٧٨] الاختيارية قدرتنا بالإيجاب والاضطرار بلا اختيار وقصدنا[٧٩] كما في الخيالي[٨٠]، وهذا إنكار لأجلى البديهيات الوجدانية وباطل بالبراهين العقلية والنقلية، أو إنَّ المؤثّر هو العقل الفعّال؛ أي: العاشر من العقول العشرة[٨١]، ولذا سمّي فعّالًا ومبدءًا فيّاضًا عندهم؛ فإنه مؤثّر في جميع الحوادث على زعمهم الفاسد واعتقادهم الكاسد كما هو المشهور في كتب «الحكمة كالهداية» و«القاضي مير[٨٢]» وفي كتب الكلام «كالمواقف وشرحه»[٨٣]، وهذا باطل أيضًا.

أو إنَّ المؤثّر هو الواجب تعالى على أنَّ التحقيق عندهم هذا، والمشهور مسامحة، والوسائط شروط وآلات كما يقول[٨٤] أهل الحق، ولا مخالفة بينهما في الحقيقة كما نقله «الجلال في العقائد»[٨٥] واللاري في الحكمة[٨٦] عن بعضهم، وهذا خلاف الظاهر بل الواقع لكونه مخالفًا لصرائحهم القطعية من المسائل والدلائل العقلية، حيث قالوا: الواحد من جميع الوجوه كالباري تعالى لا يصدر عنه إلا الواحد لأنه بسيط حقيقي، والعلة البسيطة يستحيل أن يصدر عنها أكثر من واحد، والعقل الفعّال له جهات كثيرة فيصدر منه الكثير باعتبار وجوه الجهات مع أنَّ حمل النزاع بين العقلاء[٨٧] على اللفظي غير معقول، كيف والمحققون من المتكلمين براء من الردِّ عليهم قبل فهم مرادهم، ويمكن إرجاع الأول إلى[٨٨] مذهب[٨٩] القدرية[٩٠] والآخرين[٩١] إلى مذهب الجبرية[٩٢] كما لا يخفى.

والثاني: مذهب الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني[٩٣][أ/٢/و] ومن تبعه[٩٤] فهم يقولون: إنَّ المؤثّر في أفعالنا الاختيارية مجموع القدرتين بالاختيارين؛ قدرة الله وقدرتنا كلتاهما مؤثرتان في أصل الفعل، ولظاهره لوازم فاسدة اشتراك العبد مع الله تعالى في التأثير وتوارد العلّتين على معلول واحد شخصي إلا أن يقال: هما ناقصتان[٩٥] ومخالفة الجمهور بلا برهان، ويمكن إدراجه في مذهب الماتريدية بأن يقال: مراده إنَّ قدرة الله تعالى مؤثّرة في الفعل الذي هو الأثر الحاصل بالمصدر الموجود في الخارج؛ أي[٩٦]: موجدة[٩٧] له، وقدرة العبد مؤثّرة في الفعل الذي هو المعنى المصدري؛ أي[٩٨]: الواسطة بين الموجود والمعدوم؛ أي: مستلزمة له بحسب جري العادة كقول بدء الأمالي، وللدعوات تأثير بليغ، وقد ينفيه أصحاب الضلال فرجع إليه كما لا يخفى.

والثالث: مذهب القاضي أبي بكر الباقلاني[٩٩] ومن تبعه[١٠٠]، فهم يقولون: إنَّ المؤثّر في أفعالنا مجموع القدرتين بالاختيارين لكن قدرة الله مؤثّرة في أصله؛ أي: موجودة له[١٠١]، وقدرتنا مؤثّرة في وصفه؛ أي: جاعلة ومستلزمة اتَّصافه بمثل كونه طاعة أو معصية، وفيه لوازم كاسدة أيضاً للاشتراك[١٠٢] السابق، وكون الكون فعلًا مع أنه لا فعل ولا انفعال ولا من مقولة من المقولات العشرة وعدم معقولية[١٠٣] استلزام قدرتنا الكون، ويمكن إرجاعه إلى مذهب الأشاعرة[١٠٤] كما لا يخفى.

الأول: مذهب الجبريّة بتحريك الياء وتسكينه، كالقدرية[١٠٥]؛ أي: جمهورهم إذ مذهب الكل غير معلوم قدّمه لتوضيح مذهب[١٠٦] الحق وتحقيقه مع قصر ذيله بناءً على أنَّ الشيء ينكشف بضدّه فتقدمه طبيعي لا غير كما لا يخفى[١٠٧].

والثاني: مذهب القدرية؛ أي: جمهورهم كما[١٠٨] مر أي المعتزلة[١٠٩]، ولم يقل أولًا مذهب المعتزلة لأجل المقابلة التامّة لفظًا ومعنًى ولإفادة كونهما بمعنى وفسَّرها بها لأوضحيّتها وأشهريتها[١١٠].

والثالث: مذهب الأشاعرة على ما بيّنه بعض المحققين،كالعلامة صدر[١١١] الشريعة[١١٢][أ/٢/ظ] والمحقق التفتازاني[١١٣] والفاضل البركوي[١١٤].

والرابع: مذهب الماتريدية على ما بيّنوه أيضًا كما سيجيء تفصيلها، ولما كان الإجمال أولًا، والتفصيل ثانيًا أحسن سبكًا وأوقع نفسًا في الأمور المهمة أجمل أولًا وأراد التفصيل ثانيًا، فقال: فالجبرية وتسمّى مجبرة، وهي فرقة ضالة من الفرق الإسلامية؛ أي: المدّعيّة للإسلام وإن لم تكن مسلمة[١١٥].

يقولون مظهرين عن[١١٦] اعتقادهم الباطل: إنّ أفعالنا؛ أي: الآثار الموجودة فينا كأنفسنا حاصلة من العدم وموجودة في الخارج بقدرة الله وتعلّقها فقط على أنهما[١١٧] مؤثران أو المؤثّر التعلّق والقدرة سببه أو شرطه القريب أو بالعكس ولا اختيار عطف عليه قوله (ولا إرادة ولا قصد) للإيضاح، وليفيد أنها بمعنى واحد عند الكل، وللتنبيه على أنهم قد ينفون الاختيار وقد ينفون الإرادة وقد ينفون القصد ومرادهم واحد، وهو إثبات الجبر والاضطرار.

ولذا قالوا: ولا قدرة لنا أصلًا؛ أي: لا مؤثّرة ولا كاسبة لا قبل الفعل ولا معه ولا بعده فيها؛ أي: في أفعالنا، بل نحن كالجمادات في انتفاء الاختيار والقصد والقدرة والقوة، وحركاتنا وسكناتنا التي توجد فينا كحركاتها وسكناتها؛ أي: كما أنهما بلا اختيار ولا قدرة كذلك أفعالنا. وهو؛ أي: ما زعمه الجبرية جبر محض؛ أي: خالص.

ولهم شبهات عقلية ونقلية، أمّا العقلية[١١٨] فمنها: قولهم إنَّه لا بدَّ لترجيح الفعل على الترك من مرجّح ليس من العبد، وإلّا يلزم الدور[١١٩] أو التسلسل[١٢٠].

وإنّ الفاعل لا بدَّ أن يكون عالمًا بتفاصيل أحوال أفعاله، وهي مجهولة، وإنّ العبد مخلوق لله تعالى، وكذا أفعاله، ولا حاجة إلى إثبات الاختيار والقدرة.

والجواب عنها إمَّا منها؛ فمنع الدور أو التسلسل مستندًا بأن المختار لو كان تبعًا لا يقتضي اختيارًا مغايرًا لنفسه، بل لو كان أصالة كما يدلّ عليه الوجدان[١٢١] ومنع لزوم العلم بالتفاصيل مستندًا بأنَّ العلم بها لا بدّ للخالق لا للفاعل على ما لا يخفى[أ/٣/و]. ومنع عدم الحاجة مستندًا بأن عدم الإثبات يخالف الواقع والآيات والأحاديث كما لا يخفى.

وأما النقلية؛ فمنها: قوله تعالى: {الله خالق كل شيء}[١٢٢][١٢٣]، وقوله تعالى: {والله خلقكم وما تعملون}[١٢٤]، وقوله تعالى: {هل من خالق غير الله}[١٢٥]، والجواب عنها إمَّا منعًا، فمنع التقريب مستندًا بأنّها تدلّ على نفي خالق غير الله لا نفي فاعل بالاختيار غير الله، بل يحقّقه كما لا يخفى[١٢٦].

وأما الجواب عنها[١٢٧] بطلانًا فقولنا: باطل[١٢٨] ضرورة؛ أي: بداهة، وبطلانًا[١٢٩] قطعيًا لبداهة الفرق بداهة وجدانية عامَّة بين الأفعال؛ أي: الآثار الاختيارية في الواقع، كالهيئات الحاصلة من القيام والقعود والمشي والوقوف والأكل والشرب ونحوها، فإنّ هذه المصادر لا تتحقّق إلا بالاختيار والقصد الذي هو توجّه القلب نحو توجيه القدرة الحادثة إلى إيقاع[١٣٠] الفعل الجزئي[١٣١] أو إلى الكفِّ عن إيقاعه.[١٣٢]

كما يشهد به وجدان الكلّ والاضطرارية كالهيئات الحاصلة من الطول والقصر[١٣٣] والحمّى والألم والأوجاع الباطنية والظاهرية ونحوها؛ فإنّ هذه المصادر تتحقّق بدون الاختيار كما يشهد به وجدان العامة أيضًا، والمخالفون إمّا معاندون؛ فيعرض عنهم أو يقتلون، أو جاهلون بمعنى الاختيارية والاضطرارية فينبّه لهم أو يعلّمون، وأيضًا لو لم يكن للعباد اختيار وقدرة أصلًا ولو كاسبة في أفعالهم لما صحَّ تكليفهم بالأوامر والنواهي، ولما ترتّب عليها المدح والذمّ والثواب والعقاب، ولما كان للوعد والوعيد فائدة، ولما صحَّ إسناد الأفعال التي تقتضي سابقيّة القصد والاختيار لهم[١٣٤]، ولما بقي الفرق بين الاختيارية والاضطرارية، واللوازم كلها باطلة ضرورة وكذا الملزومات كذا في «المواقف»[١٣٥] و«المقاصد وشرحهما»[١٣٦] وعامّة كتب الكلام.

وكفر عند بعض المحققين كصاحب «التارتاخانية»[١٣٧][١٣٨]؛حيث قال الفاضل البركوي في «الطريقة»[١٣٩] وفي التارتاخانية[١٤٠]: يجب إكفار الجبرية؛ [أ/٣/ظ] لعدم رؤيتهم للعباد فعلًا أصلًا[١٤١]؛ لأنّ كلامهم كما رأيت نفي وتكذيب للنصوص الدالة على أنَّ للعبد مدخلًا في أفعاله، مثل قوله تعالى: {لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت}[١٤٢]. وقوله تعالى: {جزاء بما كانوا يعملون}[١٤٣]. وقوله تعالى: {فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر}[١٤٤]، وأمثال ذلك كثيرة في القرآن دالّة على بطلان الجبر والكفر فاعله[١٤٥] كما لا يخفى.

والقدرية؛ وتسمى معتزلة: وهي فرقة ضالة من الفرق الإسلامية يقولون: إنَّ أفعالنا الاختيارية التي تصدر منَّا باختيارنا حاصلة من العدم، وموجودة في الخارج بقدرتنا واختيارنا وتعلّقها فقط؛ أي: لا يتعلّق بها قدرة الله أصلًا.

فهم يزعمون أنَّ كل عبد خالق لأفعاله الاختيارية[١٤٦] بقدرته بل بتعلّقها فقط، وأن الكفر والمعاصي لا بقضاء الله وقدرته[١٤٧]، وأنَّ الخير من الله والشر من الإنسان أو[١٤٨] الشيطان، وأنَّ الله تعالى لا يريد أفعال

العباد الاختيارية، وغيرها[١٤٩] من الهذيانات والترّهات[١٥٠] المتفرّعة على جعل أنفسهم الخبيثة خالقة لأفعالهم القبيحة[١٥١].

ويقولون أيضًا: لنا اختيار وإرادة وقصد وقدرة مخلوقة قبل الفعل، لا مقارنة له مخلوقة معه كما يقول أهل السنة[١٥٢]، مؤثرة في أفعالنا الاختيارية؛ أي: موجدة إياها عند تعلّقها بها؛ أي: معطية لها الوجود حال وجودها لا قبلها[١٥٣].

وهو؛ أي: ما زعمه المعتزلة قدرٌ محض، ولهم أيضًا شبهات عقلية ونقلية:

أمّا العقلية فمنها: إن كثيرًا من أفعال العباد قبيحة، والقبيح لا يخلقه الحكيم لقبحه، وإنّ الله تعالى لو كان فاعلًا لها لكان متصفًا بها؛ لأنها[١٥٤] لا معنى للفاعلية إلا الاتصاف بالفعل، وإنّ كل أحد يفرق بالضرورة بين أفعاله الاختيارية والاضطرارية، وما ذلك إلا بسبب أنّ الأولى بقدرته على وفق اختياره دون الثانية[١٥٥][١٥٦].

والجواب: إما منعًا؛ فمنع كون خلق القبيح قبيحًا مستندًا بأنّ القبيح فعله لا خلقه، لما[١٥٧] في خلقه حكم ومصالح لكون الخالق حكيمًا، ومنع كون الخالق متصفًا بالفعل؛ مستندًا بأنَّ المتصف هو الفاعل والملابس للفعل لا الخالق والموجود له كما لا يخفى، ومنع لزوم كون القدرة مؤثرة في الاختيارية مستندًا بأنها متعلّقة بالفعل بالمعنى [أ/٤/و] المصدري؛ السبب لخلق الله، الحاصل بالمصدر ولا يلزم منه كون العبد خالقًا بل كاسبًا كما لا يخفى.

وأما النقلية فمنها قوله تعالى: {فتبارك الله أحسن الخالقين}[١٥٨]، وقوله: {وإذ تخلق من الطين كهيئة الطير بإذني}[١٥٩]، وقوله تعالى: {ذلك بما قدمت أيديكم}[١٦٠]، والجواب: منع التقريب مستندًا بأنّ الخلق في الآيتين بمعنى التقدير، يقال: فلا خالق؛ أي: مقدّر، أو بمعنى الصنع، يقال: فلان خالق؛ أي: صانع كما في كتب اللغة، وبأنّ التقديم بطريق الكسب[١٦١] على ما نقله[١٦٢]، ولا يخفى ورود هذه المنوع والأسانيد على من[١٦٣] يعرف أدنى كيفية الأدلة والقوانين الأدبية[١٦٤]، ولذا قال المحقق السعد شيخ أهل السنة والجماعة في شرح المقاصد: ولا عجب[١٦٥] في خفاء هذا المعنى لعدم[١٦٦] القدرية وجهّالهم حتى شنّعوا به[١٦٧] على أهل الخلق[١٦٨] في الأسواق ونسبوهم إلى الجبر، وإنّما العجب خفاؤه على خواصّهم وعلمائهم حتى سوّدوا الصحائف والأوراق[١٦٩].

وإمّا إبطالًا[١٧٠]؛ فقوله: وباطل بالبراهين العقلية؛ منها: إنّ العبد لو كان خالقًا لأفعاله لكان عالمًا بتفاصيلها ضرورةَ أنَّ إيجاد الشيء بالقدرة والاختيار لا يكون إلا كذلك، واللازم باطل قطعًا؛ فإنّ المشي من موضع

إلى آخر يشتمل على سكنات متخللة[١٧١] وعلى حركات مختلفة بعضها أسرع وبعضها أبطأ، ولا شعور للماشي بذلك، وليس هذا ذهولًا عن العلم، بل لو سئل لم يعلم، و[١٧٢] هذا في أظهر أحواله[١٧٣].

والنقلية منها: قوله تعالى: {الله خالق كل شيء}[١٧٤]، أي: موجود في الخارج مشاء[١٧٥] وجوده، وقوله تعالى: {والله خلقكم وما تعملون}[١٧٦]، أي: وعملكم أو معمولكم، وقوله تعالى: {أفمن يخلق كمن لا يخلق}[١٧٧]. في مقام التمدّح بالخالقية، ونحو ذلك من الآيات الدالة قطعًا على كون الله تعالى خالقًا لكل شيء بلا استثناء فيها.

وكفر عند المحققين منهم صاحب «المسائرة»[١٧٨] ابن الهمام[١٧٩] وصاحب التارتاخانية [١٨٠] حيث قال الفاضل البركوي في الطريقة وفي التارتاخانية [١٨١]: يجب إكفار القدرية[١٨٢] في نفيهم كون الشر بتقدير الله تعالى وخلقه وفي دعواهم أنّ كلَّ فاعل فعلًا اختياريًا خالق لفعله؛ [أ/٤/ظ] لأنهم أنكروا ظواهر الآيات القطعية، وجعلوا أنفسهم شركاء الله[١٨٣] في الخالقية[١٨٤].

ولذا[١٨٥] بالغ مشايخ ما وراء النهر في إكفارهم وتضليلهم حتى قالوا: إنّ المجوس أسعد حالًا منهم إذ لم يثبتوا لله[١٨٦] إلا شريكًا واحدًا، وهؤلاء أثبتوا شركاء لا تحصى، ولذا قال[١٨٧] النبي:[١٨٨] في ذمّهم وتقبيح أحوالهم وعقائدهم على ما أخرجه الإمام السيوطي[١٨٩] في «الجامع الصغير»[١٩٠] و«صاحب المشكاة»[١٩١]: ((القدرية)) أي: الطائفة المكذبون للقدر؛ أي: كون كل شيء بتقدير الله تعالى وخلقه، أو كون كل شيء بقدرة الله تعالى وإيجاده، أو أثبتوا[١٩٢] لهم قدرة مؤثرة،كذا في شرح الحديث: ((مجوس هذه الأمّة))[١٩٣] أي[١٩٤]: المحمدية؛ أي: أمة[١٩٥] الإجابة[١٩٦]؛ لأنّ قولهم أفعالنا الاختيارية مخلوقة بقدرتنا وأفعالنا الاضطرارية بقدرة الله تعالى شبيه بقول المجوس القائلين بأنّ للعالم[١٩٧] إلهين؛ خالق الخير، وهو يزدان، -أي الله تعالى-[١٩٨] وخالق الشر، وهو أَهْرَمَن[١٩٩]؛ أي: الشيطان ((إن مرضوا فلا تعودوهم وإن ماتوا فلا تشهدوهم))[٢٠٠]. وفي مشكاة المصابيح أيضًا: ((صنفان من أمتي ليس لهم نصيب في الإسلام المرجئة والقدرية[٢٠١]))[٢٠٢].

وفي الجامع الصغير أيضًا: ((أخاف على أمتي من بعدي ثلاثًا؛ حيف الأئمة، وإيمانًا بالنجوم، وتكذيبًا بالقدر))[٢٠٣].

والأشاعرة[٢٠٤]: وهم[٢٠٥] الشيخ أبو الحسن الأشعري[٢٠٦] الذي هو من نسل أبو موسى الأشعري[٢٠٧] -رضي الله عنه- منسوب إلى الأشعر؛ أبو قبيلة من اليمن وُلد وعليه شعر، وهو[٢٠٨] إمام جليل في العقائد الدينية، وأصحابه وهم غالب المالكية[٢٠٩] والشافعية[٢١٠] والحنابلة[٢١١] وبعض الحنفية.

-بحسب اطلاعي- يقولون: إنَّ أفعالنا الاختيارية حاصلة بقدرة الله تعالى وتعلّقها فقط[٢١٢]؛ أي: على أنّ تعلّقها مؤثر فيها وموجد لها[٢١٣] فقط، بناءًا على أنّ القدرة قديمة وتعلّقها حادث ومؤثّر فيها، وأنّ التكوين[٢١٤] صفة اعتبارية قائمة بتعلّق القدرة؛ لأنه بمعنى الإيجاد؛ أي: جعل الموجود متصفًا بالوجود الخارجي حال وجوده بذلك الإيجاد، وقد يتسامحون ويقولون: حاصلة بقدرة الله تعالى، وقد يتسامحون ويقولون: [أ/٥/و] حاصلة بالله، وإلا يلزم قدم الحوادث أو انتفاء الواجب أو تخلّف المعلول عن[٢١٥] علّته التامة المؤثرة كما لا يخفى.

ويقولون: لنا اختيار وإرادة وقصد مخلوق لله تعالى أيضًا، فهم يجوّزون كون الأمور الاعتبارية النفس الأمرية؛ أي: الأحوال التي هي واسطة بين الموجود والمعدوم[٢١٦]؛ لأنها صفات لموجود[٢١٧] لا موجودة في الخارج ولا معدومة في نفس الأمر كما في «المواقف»[٢١٨]، مخلوقة كالأمور الخارجية، مع أنه خلاف التحقيق كما سيجيء فانتظر، مقارن لأفعالنا؛ لأنه مخلوق مع الأفعال، وقدرة مخلوقة مقارنة لها؛ أي: لأفعالنا أيضًا[٢١٩]؛ أي:كالاختيار, ولا تعلّق لها؛ أي: لقدرتنا بها؛ أي: بأفعالنا أصلًا؛ أي[٢٢٠]: لا بالتأثير كما يقوله: القدرية، ولا بالكسب كما يقوله: الماتريدية[٢٢١]، ولمّا توجّه لهم أنّه ما معنى الاختيارية[٢٢٢] والمقدورية حينئذ؟ قالوا: فكونها اختيارية ومقدورة لنا مقارنتها -أي مقارنة أفعالنا-[٢٢٣] لاختيارنا وقدرتنا. ولذا قالوا: نحن مختارون في أفعالنا مضطرون في اختيارنا؛ لعدم مقارنته[٢٢٤] لاختيار مغاير لها، وإلا يلزم الدور أو التسلسل.

ولهم دلائل عقلية سخيفة ونقلية ضعيفة؛ أما العقلية فمنها قولهم: لأنّ المخلوق بمعنى الموجود في الخارج أو في نفس الأمر، وللاختيار وجود في نفس الأمر وللقدرة وجود في الخارج، فيكونان مخلوقين، فيلزم الجبر فقط إن قلنا الاختيار لا يحتاج إلى اختيار مغاير له بالذات، والجبر[٢٢٥] والدور والتسلسل[٢٢٦] إن قلنا أنه يحتاج إليه[٢٢٧]. والجواب إمّا منعًا؛ فمنع كون الموجود في نفس الأمر مخلوقًا مستندًا بأنّه من قبيل الحال فلا يتعلق به الخلق والإيجاد كما سنحققه.

وأمّا النقلية فمنها هذه الآية، وقوله تعالى: {وما تشاؤون إلا أن يشاء الله}[٢٢٨]. أي: مشيئتكم كما فسّره[٢٢٩] به البيضاوي الأشعري[٢٣٠]. والجواب: منع كون معنى الآية كذلك مستندًا بأنّ الظاهر أنّ معنى الآية: وما تشاؤون شيئًا يوجد في الخارج إلا وقت مشيئة الله تعالى إيّاه؛ أي: كل فعل اختياري لكم لا يحصل إلا بمشيئتين كما أنّه لا يحصل إلا بقدرتين بحسب جري العادة [أ/٥/ظ]، وهو مذهبنا كما سنحققه.

وهو؛ أي: ما قاله الأشاعرة جبر متوسط؛ أي[٢٣١]: بين الجبر المحض والقدر المحض ولا ثمرة لإثبات اختيار وقدرة ولا فائدة له إلا الاحتراز عن الجبرية المحضة في مجرد الإثبات فإنهم لا يثبتون أصلًا، ولذا

قال العلامة صدر الشريعة في «التوضيح»[٢٣٢] والفاضل البركوي في «الطريقة»: ولا فرق بينه وبين الجبر المحض في الحقيقة بالنظر إلى الأفعال، فأيّ فائدة بين إثبات الاختيار والقدرة بلا استلزامهما[٢٣٣] شيئًا ولو عادة وبين نفيهما، وأشار إلى الجواب الإبطالي بقوله: وغير صحيح في الواقع لما يرد[٢٣٤] عليه ما يرد[٢٣٥] على الجبرية من اللوازم الفاسدة غير الكفر إذ الحق أنّ كلًا من الماتريدية والأشاعرة[٢٣٦] لا[٢٣٧] يكفّر ولا يضلّل صاحبه، وأنّ ما يفهم من[٢٣٨] ظاهر عبارة بعض المحققين يجب صرفه عن ظاهره[٢٣٩][٢٤٠].

كقول صدر الشريعة في «التوضيح»[٢٤١]: عصمنا الله تعالى من[٢٤٢] اعتقاد الأشعري في هذه[٢٤٣] المسألة؛ أي: لأنه[٢٤٤] غير صحيح[٢٤٥] وخطأ عظيم كما لا يخفى وإن لم يوجب التضليل لمخالفة[٢٤٦] قول السلف جميعًا –على ما نقله الفاضل البركوي في الطريقة–: لا جبر ولا تفويض، بل أمر بين أمرين. وما قاله الأشاعرة في الحقيقة مآله[٢٤٧] كالجبرية[٢٤٨] كما لا يخفى، وما قاله القدرية قدر، والحق التوسط كما تقول[٢٤٩] الماتريدية بتوفيق الله وإلهامه لهم الحق وبرهانه[٢٥٠].

ولذا قال الماتريدية[٢٥١] المحققون والمدققون؛ أي: الشيخ أبو منصور[٢٥٢] الماتريدي[٢٥٣] الذي هو تلميذ الإمام الأعظم[٢٥٤] في المرتبة الرابعة، وإمام عظيم في العقائد الدينية، وماتريد قرية من قرى سمرقند[٢٥٥]. وأصحابه[٢٥٦]، وهم غالب الحنفية وبعض المالكية والشافعية والحنابلة، قالوا: إنّ أفعالنا الاختيارية؛ أي: الآثار[٢٥٧] الموجودة في الخارج؛ أي: الخارج عن العقل[٢٥٨] والمشاعر العشرة[٢٥٩] بحيث يترتّب[٢٦٠] عليها آثارها ويظهر منها أحكامها فيه الحاصلة[٢٦١] من حركاتنا الاختيارية الموجودة في نفس الأمر فقط؛ أي: في ذاتها لا في الخارج، ومعنى الموجود في نفس الأمر ما له تحقّق ووجود في ذاته؛ أي[٢٦٢]: بدون [أ/٦/و]اعتبار العقل وفرضه كبحر من المسك مَوْجُه الذهب سواء كان موجودًا في الخارج حاصلًا من العلّة المؤثرة فيه والمعطية لوجوده كالمخلوقات أولًا كالباري تعالى وصفاته الذاتية[٢٦٣]، أو موجودًا في ذاته فقط بتبعية الغير[٢٦٤] بأن لم يتعلّق له العلة المؤثرة ولم تعط له[٢٦٥] وجودًا خارجياً كمعاني المصادر الوجودية عند المحققين، فلا يتعلّق بها الخلق؛ لأنه بمعنى الإيجاد؛ أي: جعل الموجود الخارجي متصفًا بالوجود الخارجي حال وجوده بذلك الإيجاد[٢٦٦]، ولذا اتّفق المحققون على أنّ الماهيّات غير مجعولة خلافًا لمن زعم أنها مجعولة، أو المركبة مجعولة والبسيطة غير مجعولة، وأوّل صاحب «المواقف»[٢٦٧] بأن مراده أنها[٢٦٨] محتاجة إلى شيء؛ فإنها لا يتحقق إلا في ضمن الأفراد، لا أنها مخلوقة كما هو المتبادر، وهذا

ظاهر في الصفات السلبية[٢٦٩] لله تعالى مثل القدم والبقاء والقيام بنفسه والوحدانية والمخالفة للحوادث[٢٧٠] فإنها موجودة في نفس الأمر لا في الخارج، وغير مخلوقة على ما لا يخفى.

وهي[٢٧١] واسطة بين الموجود والمعدوم. وتسمى عند المحققين كإمام الحرمين[٢٧٢] والقاضي أبي بكر وصدر الشريعة حالًا، حيث قالوا: الموجود معلوم تحقّق باعتبار ذاته، والمعدوم معلوم لم يتحقّق أصلاً، فالحال ثابتة فهي[٢٧٣] معلوم تحقّق بتبعية الغير، وعرّفوها تفصيلًا[٢٧٤] بأنها صفة لموجود لا موجودة ولا معدومة[٢٧٥].

هذا وأما الجمهور من المتكلّمين الذين ينكرون الحال فقالوا: الموجود معلوم تحقّق في الخارج، والمعدوم معلوم لم يتحقّق في الخارج، فلا حال[٢٧٦].

والحال[٢٧٧] عندهم معدومة[٢٧٨] بناءًا على إنكارهم الوجود الذهني بل النفس الأمري أيضاً؛ أي: لا يكون الشيء؛ أي: صورته[٢٧٩] المأخوذة منه كما قال[٢٨٠] جمهور الحكماء، أو[٢٨١] ماهيّته العقلية[٢٨٢] كما زعمه بعضهم واشتهر أنه مذهب المحققين منهم، موجودًا في الذهن لأنَّ صورته[٢٨٣] المأخوذة منه مجرد أمر حالي محض ظلي اعتباري[٢٨٤] كالصور في المرايا بشهادة[أ/٦/ظ] الوجدان السليم[٢٨٥]، وماهيته العقلية له مجرد[٢٨٦] أمر عقلي اعتباري كلي كالصور الخيالية[٢٨٧] في العقول بشهادة الوجدان السليم أيضًا على أنّ معرفة الحقائق العقلية متعسرة بل متعذرة[٢٨٨] لغاية مشابهة الجنس بالعرض العام والفصل بالخاص[٢٨٩]، والمعرفة تتوقف على التمييز، وأيضًا لا يكون الشيء موجودًا في نفس الأمر بدون وجوده في الخارج ولو بالتبعية؛ إذ التحقّق الخارجي شرط في الموجود مطلقًا[٢٩٠].

وهذا أوفق للوجدان ومذهب المحققين أوفق للعقل كما لا يخفى على من له وجدان سليم وعقل مستقيم. كذا في «المواقف»[٢٩١] و«المقاصد وشرحهما»[٢٩٢] في مواضع شتى، فليكن هذا على ذكر منك حتى حاصلة عادة؛ أي: بحسب جري عادة[٢٩٣] الله.

فيجوز التخلّف عقلًا وإن لم يجز قطعًا تأمّل[٢٩٤] بمجموع خمسة أشياء واحد منها مؤثّر موجد[٢٩٥] لها، وأربعة منها سبب قريب لخروجها إلى الوجود؛ المشيئتين، والقدرتين، والتكوين: وهي[٢٩٦] عندنا صفة حقيقية أزلية قائمة بذاته[٢٩٧] تعالى من شأنها إيجاد الموجود؛ أي: الخلق عند[٢٩٨] تعلّقها به[٢٩٩]؛ لأنّ الله تعالى قد أثبت لذاته العلية أنّه مكوّن الأشياء وخالقها، كما أنه أثبت أنّه مريد الأشياء وقادر عليها[٣٠٠].

وأنّه[٣٠١] بصير وسميع وحيّ وعليم، وأنّه متكلّم في آيات عديدة قطعية الدلالة[٣٠٢]، فلمّا قلنا إنّ الإرادة له تعالى[٣٠٣] قسمان؛ أزلية قائمة بذاته تعالى، ولا يزالية تتحقّق[٣٠٤] وقت حدوث الحادث مستندة إلى إرادة

أزلية قائمة بذاته بطريق استناد المسبّب على السبب، كذلك قلنا إنّ التكوين كذلك، وإرجاع التكوين إلى القدرة تكلّف بارد مع كونه مخالفًا لظواهر الآيات، نعم التكوين بمعنى الخلق والإيجاد صفة اعتبارية لا يزالية[٣٠٥]، فلا نقول بقدمها كما لا[٣٠٦] نقول بقدم المشيئة المتحققة[٣٠٧] وقت حدوث الحادث، فالتفرقة تحكّم كما[٣٠٨] لا يخفى.

فمشيئتنا؛ أي: المتحقّقة[٣٠٩] فينا[٣١٠] بتبعية[٣١١]، الغير المخلوقة لكونها[٣١٢] من قبيل الحال؛ لأنها بمعنى الإرادة والقصد والاختيار الجزئي وهو فينا على ما وجدته[أ/٧/و] في وجداني بعد تأمّلات صادقة وتفكّرات كاملة توجّه القلب وميل القوى[٣١٣] نحو توجيه القدرة الحادثة إلى إيقاع الفعل الجزئي؛ أي: المتصوّر على الوجه الجزئي[٣١٤]، أو إلى الكف عن إيقاعه، وذلك الاختيار اختياري أيضًا؛ أي: من شأنه أن[٣١٥] يتحقّق بتعلّق الاختيار لو كان قصدًا أو أدلة لا مطلقًا[٣١٦]، فلا يلزم[٣١٧] منه الدور أو التسلسل لا في الأمور الموجودة[٣١٨] ولا في الاعتبارية[٣١٩] الحقيقية على أنّ التسلسل فيها محال أيضًا عند المحققين وإنّما المنقطع في الاعتبارية المحضة.

ولا نقول أيضًا اختيار الاختيار نفس الاختيار بل نفضّل[٣٢٠] ونقول[٣٢١]: إنّ الفعل[٣٢٢] المختار إن كان قصدًا وأصالة لا[٣٢٣] بدّ له من اختيار مغاير له سابق عليه بالضرورة، وأمّا إن كان ضمنًا وتبعًا فلا، بل يكون اختيار[٣٢٤] المقصود كاختيار لنفسه ضمنًا والتزامًا كما يشهد له الوجدان السليم، وأيضًا لو لزم لكل اختياري[٣٢٥] اختيار مغاير له يلزم الدور أو التسلسل في اختيار الله تعالى أو[٣٢٦] الجبر عليه تعالى الله عن ذلك، والترجيح بلا مرجّح؛ أي: الاختيار بلا داع جائز عند المتكلمين في أفعال[٣٢٧] المختار كما قال في «النونية»[٣٢٨]: يجوز ترجيح ما ينفى ترجيحه كفي إنائين من ماء لعطشان[٣٢٩].

وإنّما الممتنع الترجيح بلا مرجّح؛ أي: الإيجاد[٣٣٠] بلا موجد[٣٣١]، فيجوز أن يتعلق الإرادة بشيء بلا مرجّح وداع، فلا يرد أنَّ تعلّق الإرادة لا بدّ له من مرجّح، فإن كان من خارج يلزم الإيجاب، وإنّ من نفس المريد ينقل[٣٣٢] الكلام عليه أنّه بالاختيار أو بالاضطرار فيلزم إمّا الدور أو التسلسل أو الإيجاب وكون أفعال العباد بعلم الله وتقديره؛ أي: تحديد كل مخلوق بحدّه الذي يوجد عليه الأزليين وكتبه في اللوح المحفوظ وإرادة[٣٣٣] اللايزاليين لا يستلزم كون صدورها عن[٣٣٤] العباد بالجبر كما قال[٣٣٥] الله تعالى، فإنه تعالى قد علم أنَّ العباد يفعلونها باختيارهم ولذا قدّرها وكتبها ويريدها، ولذلك[٣٣٦] قال الإمام الأعظم في «الفقه الأكبر»[٣٣٧]: كتبه[٣٣٨] بالوصف لا بالحكم ولا يلزم الجبر على الله تعالى؛ لأنه تعالى قد علم وقدّر في

الأزل وكتب ويريد فيما لا[٣٣٩] يزال [أ/٧/ظ] جميع ما يفعله فيما لا يزال، فمع[٣٤٠] هذا لا يوجب هذا كونه تعالى موجبًا لأفعاله؛ فإنّه تعالى قد علم أنّه يفعله باختياره[٣٤١] وهذا محقق للاختيار لا مناف له كما لا يخفى، هكذا حقّق المقال ودع عنك ما قيل أو يقال تتعلق بتوجيه القدرة الحادثة عند الفعل إلى إيقاعها أي الأفعال في الخارج، أو إلى الكف عن إيقاعها لا عن تركها، فإنه عدم لا يتعلّق به القدرة كما لا يخفى[٣٤٢].

وقدرتنا؛ أي: قوتنا الحادثة عند قصدنا الفعل[٣٤٣] ووجوده، فإنّا أثبتنا كون القدرة حادثة مع الفعل[٣٤٤] لا قبله بمقدمات ظنيّة[٣٤٥] يطول ذكرها تتعلّق بإيقاعها أو بالكفّ عنه وتستلزم عادة الإيقاع أو الكفّ عنه، ثم إنّ الإيقاع أو الكفّ عنه لكونها أمورًا موجودة في نفس الأمر لا في الخارج لكونهما من قبيل الحال كما لا يخفى[٣٤٦] لا يلزم من كون قدرة[٣٤٧] متعلقة به ومستلزمة له عادة كونه[٣٤٨] خالقًا لأفعاله[٣٤٩] كما زعمه القدرية وجعلوا أنفسهم خالقين لأفعالهم.

وفرّ منه الأشاعرة وجعلوا القدرة غير متعلقة بشيء وجعلوا أنفسهم مجبورين؛ وذلك لأنّ الخلق كما مرّ إيجاد الشيء؛ أي: جعله موجودًا في الخارج حال وجوده بذلك الإيجاد، إذ كون الشيء موجودًا لا ينافي تأثير[٣٥٠] العلة فيه كما توهّموا، فيكون معنى قوله عليه الصلاة والسلام: ((من قتل قتيلًا فله سلبه))[٣٥١]؛ أي: بذلك القتل فيكون حقيقة لا مجازًا كما توهّموا بناء على التوهّم السابق أو على أنّ معنى الحديث[٣٥٢] من قتل قتيلًا بقتل آخر.

تأمّل حتى يظهر لك، وما اشتهر أنّ الخلق إيجاد المعدوم مسامحة بل ظاهر موافق لمذهب المعتزلة القائلين بأنّ المعدوم ثابت في نفسه فيخرجه العلة من العدم إلى الوجود، فأتقن هذا فإنّه نفيس.

ومشيئته الله تعالى المتحقّقة فيه تعالى وقت تعلّق مشيئتنا لأفعالنا بل[٣٥٣] بعد تعلّق مشيئتنا بعدية ذاتية لا زمانية، تبصّر لقوله تعالى: {وما تشاؤون إلا أن يشاء الله}[٣٥٤].

وهي والله أعلم على ما ألهمني ربي توجّه ذاته العلية[٣٥٥] وإقباله المعنوي إلى توجيه إرادته الحقيقية القديمة القائمة[٣٥٦] بذاته تعالى إذ لا نحو تخصيص الفعل أو الكفّ عنه.

ولذا قال: [أ/٨/و] تتعلق بتوجيه إرادته[٣٥٧] الأزلية إلى تخصيص الفعل أو الكفّ عنه، وقدرته الأزلية القديمة القائمة بذاته تعالى تتعلّق بتقريب الفعل إلى الوجود الخارجي بجعله مستعدًا له، وتكوينه الأزلي الحقيقي القائم بذاته تعالى أيضًا يتعلق بإيجاد الفعل ويجعله[٣٥٨] موجودًا حال وجوده ومتصفًا بالوجود الخارجي، فالله تعالى هو الخالق فقط لأفعالنا الاختيارية كغير الاختيارية بتعلّق تكوينه الأزلي لا غير بل لكل شيء يتعلّقه، على أنّ المحققين اتفقوا على أنّ قوله تعالى: {إنما أمره إذا أراد شيئًا أن يقول له كن

فيكون}[٣٥٩]. كناية[٣٦٠] عن سرعة إيجاد الأشياء بتعلّق[٣٦١] تكوينه الأزلي، لا عبارة عن معناه الظاهر[٣٦٢]، وإلّا يلزم تعطّل[٣٦٣] القدرة والتكوين، ويلزم أيضًا تأثير الكلام كما لا يخفى.

وذلك؛ أي: ما لخّصه بتوفيق الله[٣٦٤] وإلهامه على أنّ مذهب الماتريدية على ما يظهر من كتبهم وبيان بعض المحققين منهم كالفاضل صدر الشريعة في «التوضيح» في المقدمات الأربعة والعلامة التفتازاني في «شرح المقاصد» والمحقق البركوي في «الطريقة» حق وموافق لمذهب الماتريدية؛ لأنه لما ثبت بالبراهين العقلية والنقلية السابقة وبالوجدان أيضًا أنّ للعباد دخلًا في أفعاله الاختيارية لبطلان الجبر بقسميه وأنهم ليسوا خالقين لأفعالهم الاختيارية[٣٦٥] لبطلان القدر أيضًا، وإنّ الله تعالى هو الخالق لكل شيء؛ أي: موجود في الخارج مشاء[٣٦٦] وجوده، وإنّ لنا اختيار أو قدرة حين قصدنا أفعالنا[٣٦٧] متعلقين بما قلت على ما وجدته في وجداني بعد التأمّلات الصادقة، وإنّ لإرادة الله تعالى[٣٦٨] وقدرته وتكوينه تعلّقًا وتأثيرًا كما بيّنا؛ لما يدل عليه ظواهر الآيات القطعية الدلالة وتعريفات المحققين، حيث قالوا: الإرادة صفة أزلية قائمة بذات الله تعالى من شأنها تخصيص الشيء بالوجود أو العدم، والقدرة صفة أزلية قائمة بذات الله تعالى من شأنها التأثير؛ أي: التقريب على وفق الإرادة.

وإنّما فسَّرنا[٣٦٩] بالتقريب [أ/٨/ظ] لأنّ التأثير بمعنى الإيجاد شأن التكوين عندنا معاشر الماتريدية، حيث قلنا: التكوين صفة حقيقة أزلية قائمة بذاته تعالى من شأنها التأثير؛ أي: الإيجاد أو الإعدام، ولو قلنا بالعكس يلزم خلاف ظواهر النصوص. ولو قلنا: هما مشتركان في الإيجاد يلزم توارد المؤثرين على أثر واحد كما لا يخفى.

وثبت أيضًا أنّه لا بدّ في العلّة التامة التي هي جملة ما يتوقّف عليها وجود الممكن وتحقّقه في الخارج، فيجب وجوده بوجودها ويمتنع وجوده بانتفائها أو انتفاء جزء منها من أمور لا موجودة في الخارج ولا معدومة في نفس الأمر وتسمّى حالًا؛ أي: واسطة بين الموجود والمعدوم عند المحققين عند وجود الحادث حتى يوجد كالأمور الإضافية ومعان المصادر الوجودية، مثل: مشيئتنا وتعلّقها وتعلّق قدرتنا، ومشيئة الله وتعلّق قدرته وتكوينه، كما بيّنا في أفعالنا الاختيارية الموجودة في الخارج الحاصلة بالمصادر والحركات الاختيارية الموجودة في نفس الأمر، وإلا يلزم إمّا قدم الحوادث أو انتفاء[٣٧٠] الواجب، أو تخلّف المعلول عن علّته[٣٧١] التامة إن كانت جملة ما يتوقّف عليه وجود الحادث[٣٧٢] موجودات محضة وهي مستندة إلى الواجب تعالى قطعًا للدور أو التسلسل.

وإمّا كون المعدوم علّة للموجود[٣٧٣] إن كانت معدومات محضة أو موجودات مع معدومات، تأمّل. وأيضًا يلزم منه سدّ باب إثبات الواجب تعالى كما بيّن في إثبات الواجب، واللازم باطل[٣٧٤] بالبراهين القطعية على

ما ثبت في إثبات الواجب و«المواقف» و«المقاصد» وعامّة كتب الكلام كما لا يخفى على الفاضلين الكاملين وإن خفي على المعاصرين القاصرين المضيّعين أوقاتهم في المقدمات وأعمارهم في العلوم الاعتباريات.

ثم تلك الأمور الإضافية البيّنة لا يمكن استنادها إلى الواجب تعالى بطريق الإيجاب وإلا يلزم قدم الحوادث أو انتفاء[٣٧٥] الواجب أو تخلّف المعلول عن علّته التامّة، بل اختيارنا وتعلّق قدرتنا مستندًا إلى اختيارنا واختيار الله وتعلّق إرادته وقدرته وتكوينه مستندًا [أ/٩/و] إلى اختياره تعالى، ولا يلزم لكل اختيار اختيار؛ لأنّ الفعل المختار إن كان قصدًا أو أصالة يلزم له من اختيار مغاير سابق عليه يتعلّق[٣٧٦] به، وأمّا إن كان ضمنًا وتبعًا فلا يلزم له اختيار مغاير له بالذات بل اختيار المختار اختيار لنفسه ضمنًا والتزامًا بشهادة الوجدان السليم بعد تأمّلات صادقة[٣٧٧].

وقد مرّ بعض التفصيل في الشرح تذكر لزم جواب لما ثبت القول بما قلنا من وجود[٣٧٨] أمور خمسة على الوجه الذي بيّنا كما لا يخفى على المتأمّلين الكاملين والمنصفين[٣٧٩] الفاضلين بعد تأمّلات صادقة[٣٨٠] وتفكّرات كاملة مع خلوّه عن الاعتراضات السابقة على المذاهب[٣٨١] الباطلة والتكلّفات[٣٨٢] الباردة الموجودة في المذاهب الباطلة، وموافقته للآيات الكريمة والأحاديث الشريفة كما لا يخفى على الكاملين المتتّبعين والفاضلين المتبحّرين.

ثم اعلم أنّ الكسب والاكتساب مبالغة، ولكن الأول[٣٨٣] كثير في الخير والثاني في الشر إذا ذكر[٣٨٤] بالتقابل، كقوله تعالى: {لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت}[٣٨٥].

توجيه اختيار إلى توجيه القدرة إلى إيقاع الفعل أو إلى[٣٨٦] الكفّ عنه[٣٨٧]، لا ما[٣٨٨] زعمه المعتزلة من أنّه إيجاد الفعل بتوجيه القدرة إليه، ولا ما قاله الأشاعرة من أنّه قران الاختيار والقدرة للفعل، ولا ما قاله بعض الماتريدية من[٣٨٩] أنه ما[٣٩٠] وقع بآلة أو أنّه مقدّر[٣٩١] وقع في محلّ قدرته، أو ما لا يصحّ انفراد القادر به.

ولذا قال العلامة السعد في «شرح العقائد»: التحقيق أنّ صرف العبد إرادته وقدرته إلى الفعل كسب وإيجاد الفعل عقيب ذلك خلق، والمقدور الواحد داخل تحت قدرتين لكن بجهتين مختلفتين، فالفعل مقدور الله تعالى بجهة الإيجاد ومقدور العبد بجهة الكسب. وهذا القدر من المعنى ضروري وإن لم نقدر على أزيد من ذلك انتهى[٣٩٢].

كذا قيد للمتن من أوّله إلى آخره حقّق العلامة صدر الشريعة في «التوضيح في المقدّمات الأربع»[٣٩٣] ولخّصنا براهين تحقيقه في الشرح بما لا تلخيص فوقه، والمحقق السعد في «التلويح» و«المقاصد» و«شرح

العقائد» وقد لخصّنا دلائله أيضًا والفاضل البركوي رحمهم[٣٩٤] الله في «الطريقة المحمدية» في بحث الاختيار الجزئي، وقد [أ/٩/ظ] زدت[٣٩٥] بعضًا من المسائل والدلائل؛ بعضها من غيرها من الكتب المعتبرة، وبعضها من عندي بحسب الإلهامات الربّانيّة والإمدادات الصمدانيّة، فخذها؛ أي: هذه الرسالة أو هذه المسألة بقوة وأمر قومك يأخذوا بأحسنها؛ أي: مذهب الماتريدية.

فالحمد لله الذي هدانا لهذا[٣٩٦] التحقيق العميق والتدقيق الدقيق الذي خفي على العقلاء والعلماء لكونه سرًا من أسرار الله تعالى لا يطّلع عليه إلا خواص عباده، وما كنّا لنهتدي؛ أي: لنصل إلى فهمه وتحقيقه وتبيينه وتدقيقه لولا أن هدانا الله؛ هذا ولهذا وإلى هذا[٣٩٧].

تمّت الرسالة شريفة بعون الله تعالى[٣٩٨] عن يد أفقر العباد الفقير محمد بن علي[٣٩٩] غفر الله له ولوالديه وأحسن إليهما وإليه ولمؤلفها الفاضل المحقّق والعالم المدقّق الحاجي داود أفندي[٤٠٠] سلّمهم الله في الدارين بحرمة سيد الثقلين وخلق الموجودات بحرمته في اليوم الثالث من الشعبان سنة ١١٥٩[٤٠١].

الهوامش والمصادر والمراجع

(١) سورة الفرقان، الآية: ٢٣.

(٢) أي يحدث طفرةً من غير سلبق علم الله به.

(٣) هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: ١٣٩٩هـ)، النشر: طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١ أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان، ج١/ ص٣٦٣، ينظر: معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، النشر: مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، ج٤/ص١٤٢، ينظر: إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: ١٣٩٩هـ)، عنى بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف: محمد شرف الدين بالتقايا رئيس أمور الدين، والمعلم رفعت بيلكه الكليسى، النشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ج٣/ص٣، ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة، يوسف بن إليان بن موسى سركيس (المتوفى: ١٣٥١هـ)، النشر: مطبعة سركيس بمصر ١٣٤٦ هـ – ١٩٢٨ م، ج٢/ص٨٦١، ينظر: الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، النشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر – أيار / مايو ٢٠٠٢ م، ج٢/ص٣٣٤، ينظر: شرح أصول الحديث على رسالة البركوي، داود بن محمد القارصي، تحرير: إلياس قبلان، النشر: دار الكتب العلمية سنة ٢٠٠٦م، ص٦.

(٤) ينظر: معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، النشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥ م، ج٤/ص٣٢٣.

(٥) ينظر: هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، ج١/ ص٣٦٣، ينظر: معجم المؤلفين، ج٤/ص١٤٢، ينظر: إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، ج٣/ص٣، ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة، ج٢/ص٨٦١، ينظر: الأعلام، للزركلي، ج٢/ص٣٣٤، ينظر: شرح أصول الحديث على رسالة البركوي، ص٦.

(٦) ينظر: معجم المؤلفين، ج٤/ص ١٤٢، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، ج٣/ص٣.

(٧) ينظر: هدية العارفين، ج١/ص٦٥٩، ينظر: إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، ج٣/ص٣١٠.

(٨) ينظر: معجم المؤلفين، ج٤/ص١٤٢، ينظر: الأعلام، للزركلي، ج٢/ص٣٣٤، ينظر: هدية العارفين، ج١/ص٦٥٩، ينظر: إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، ج٣/ص٣.

(٩) ينظر: تحقيق وتحليل الرسالة النورية والمشكوة القدسية لداود القارصي، موقع http://www.ekevakademi.org

(١٠) إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، ج٣/ص٣.

(١١) هدية العارفين، ج١/ص٣٦٣.

(١٢) معجم المؤلفين، ج٤/ص١٤٢.

(١٣) ينظر: الاعلام، للزركلي، ج٢/ص٣٣٤.

(١٤) النص المحقق، ص: ١٤.

(١٥) النص المحقق، ص: ٣١.

(١٦) ينظر: تحقيق وتحليل الرسالة النورية والمشكوة القدسية لداود القارصي، موقع

http://www.ekevakademi.org

(١٧) ينظر: معجم المؤلفين، ج٤، ص١٤٢، ينظر: هدية العارفين، ج١/ص٣٦٣، ينظر: إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون،ج٣/ص٣، ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة، ج٢/ص٨٦١، ينظر: الأعلام، للزركلي، ج٢/ص٣٣٤، ينظر: شرح أصول الحديث على رسالة البركوي، ص٦.

(١٨) معجم المؤلفين، ج٤/ص١٤٢.

(١٩) الاعلام، للزركلي، ج٢/ص ٣٣٤، ينظر: شرح أصول الحديث على رسالة البركوي، ص٥.

(٢٠) رسالة محققة ينظر: تحقيق وتحليل الرسالة النورية والمشكوة القدسية لداود القارصي، موقع http://www.ekevakademi.org، ينظر: شرح أصول الحديث على رسالة البركوي، ص٥.

(٢١) خزانة التراث – فهرس مخطوطات، قام باصداره مركز الملك فيصل، فهارس المخطوطات الإسلامية في المكتبات والخزانات ومراكز المخطوطات في العالم تشتمل على معلومات عن أماكن وجود المخطوطات وأرقام حفظها في المكتبات والخزائن العالمية، ج٤٩/ص٣٢٢، رقم ٤٨٣٢١، ينظر: شرح أصول الحديث على رسالة البركوي، ص٥.

(٢٢) ينظر: شرح أصول الحديث على رسالة البركوي، ص٥.

(٢٣) المصدر نفسه

(٢٤) كتاب مطبوع ينظر: شرح أصول الحديث على رسالة البركوي، ص٥، ينظر: معجم المؤلفين، ج٤/ص١٤٢، ينظر: هدية العارفين،ج١/ص٣٦٣، معجم المطبوعات العربية والمعربة، ج٢/ص٨٦١، ينظر: الاعلام، للزركلي، ج٢/ص٣٣٤.

(٢٥) كتاب مطبوع ينظر: ينظر: شرح أصول الحديث على رسالة البركوي، ص٥، ينظر: معجم المؤلفين، ج٤/ص١٤٢، ينظر: هدية العارفين،ج١/ص٣٦٣، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، ج٤/ص٢٣٣، ينظر: الاعلام، للزركلي، ج٢/ص٣٣٤.

(٢٦) ينظر: ينظر: شرح أصول الحديث على رسالة البركوي، ص٥.

(٢٧) المصدر نفسة.

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) مخطوطة في تركيا إسطنبول _كوبرلي _رقم ٣٢٥، ينظر: هدية العارفين، ج١/ص٣٦٣، ينظر: معجم المؤلفين، ج٤/ص١٤٢، ينظر: الاعلام، للزركلي، ج٢/ ص٣٣٤، ينظر: شرح أصول الحديث على رسالة البركوي، ص٦.

(٣٠) مخطوطة في مكتبة علي أميري _ تركيا، رقم النسخة ٤٤٤٦/٨، ينظر: شرح أصول الحديث على رسالة البركوي، ص٦.

(٣١) مخطوطة في إسطنبول _مكتبة ملت _ علي أميري ١٧٥٢، ينظر: هدية العارفين، ج١/ص٣٦٣، ينظر: شرح أصول الحديث على رسالة البركوي، ص٦.

(٣٢) مخطوطة في السعودية _ الطائف _ مكتبة عبدالله بن العباس، ينظر: شرح أصول الحديث على رسالة البركوي، ص٦.

(٣٣) ينظر: شرح أصول الحديث على رسالة البركوي، ص٦، ينظر: الاعلام، للزركلي، ج٢/ص٣٣٤.

(٣٤) ينظر: هدية العارفين، ج١/ ص٣٦٣، ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة، ج٢/ص٨٦١، ينظر: الاعلام، للزركلي، ج٢/ص٣٣٤، ينظر: شرح أصول الحديث على رسالة البركوي، ص٦.

(٣٥) ينظر: شرح أصول الحديث على رسالة البركوي، ص٦.

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) المصدر نفسه

(٣٨) خزانة التراث – فهرس مخطوطات، ج٥٨/ص٢٣١، رقم ٥٨٣٣١، ينظر: شرح أصول الحديث على رسالة البركوي، ص٦.

(٣٩) ينظر: شرح أصول الحديث على رسالة البركوي، ص٦.

(٤٠) ينظر: شرح أصول الحديث على رسالة البركوي، ص٦.

(٤١) المصدر نفسه.

(٤٢) الماتريدية: هم فرقة إسلامية من طوائف أهل الكلام، ينتسبون إلى أبي منصور الماتريدي، وعامتهم يثبتون ثمان صفات فقط لله تعالى، ويقولون: بالكلام النفسي، وأن القرآن حكاية عن كلام الله، ويوافقون الأشاعرة في كثير من أصولهم. منهج الشيخ عبد الرزاق عفيفي وجهوده في تقرير العقيدة والرد على المخالفين، أحمد بن علي الزاملي عسيري، إشراف: عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد المحسن التركي، النشر: رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العقيدة والمذاهب المعاصرة – كلية أصول الدين – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية سنة ١٤٣١هـ، ص٦٤٦.

(٤٣) الحنفية: هو أول مذهب فقهي إسلامي من المذاهب المشهورة وضع أسسه الإمام أبو حنيفة النعمان بن الثابت، توفى عام ١٥٠هـ، وانتشر المذهب في العالم الإسلامي وفي عهد الخليفة هارون الرشيد ولى أبا يوسف تلميذ أبي حنيفة الأول واحد الصاحبين القضاء فكان ذلك بداية العصر الذهبي للمذهب الحنفي. ينظر: المذهب عند الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة، د. محمد إبراهيم احمد علي توفى ١٤٣٠هـ، وعلي بن محمد بن عبد العزيز الهندي الحنبلي توفى ١٤١٩هـ، اعتنى به تركي محمد حامد النصر، الطبعة الأولى الإصدار الخامس والاربعون سنة ١٤٣٣هـ _ ٢٠١٢م، ص ٢٥_٢٦. و تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، النشر: دار الغرب الإسلامي–بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ–٢٠٠٢م، ج١٥/ ص٤٤٤، رقم ٧٢٤٩.

(٤٤) في (ب): الكلية.

(٤٥) قوله (قد) ساقط من (ب).

(٤٦) في (أ): فيه.

(٤٧) في (ب): (مسألة شريفة وأحققها في رسالة لطيفة) بدل من قوله (رسالة لطيفة وأحقّقها في مقالة شريفة).

(٤٨) ينظر: شرح المقاصد في علم الكلام، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني المتوفى: ٧٩١هـ، النشر: دار المعارف النعمانية _ سنة النشر ١٤٠١هـ – ١٩٨١م، مكان النشر باكستان، ج١/ص١٨.

(٤٩) المواقف، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، تحقيق: د.عبد الرحمن عميرة، النشر: دار الجيل – بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧، ج١/ ص٥٩.

(٥٠) ينظر: حاشية جلال الدين الدواني على تهذيب المنطق، ص: ٥.

(٥١) حاشية مير أبي الفتح على شرح جلال الدين الدواني على التهذيب، ص: ٧.

(٥٢) في (أ): يهتم.

(٥٣) قوله (أولًا) ساقط من (أ).

(٥٤) قوله (الفاضل) ساقط من (أ).

(٥٥) النصوص التي ينقلها البعض في التشنيع على من اشتغل بهذا العلم، وينسبونها إلى بعض السلف، لا يخلو الحال فيها من أمور: أما أن يكون هؤلاء السلف قد نهوا عن الكلام في العقائد مطلقا الصحيح منها والباطل، فهذا النهي مردود عليهم، فإنه قد ثبت بالأدلة الشرعية وجوب الاشتغال بهذا العلم وليس هذا هو مرادهم بما نُقل عنهم رحمة الله تعالى عليهم أو يكون النهي واردا على من ابتدع وضل عن طريق السنة والعقائد الصحيحة فهو نهي صحيح، ومن الواجب على الإنسان أن يبتعد عن الطريق الباطلة، وعلى هذا الوجه حمل علماء الأمة النهي والتحذير الوارد عن بعض السلف، والمناسبات التي قالوا فيها ما نُقل عنهم تدل على ذلك. أما أن يُقال أن النهي موجّه مطلقا على كل من اشتغل به سواء كان من أهل الحق أو من أهل الباطل فهذا الكلام باطل قطعا، ولا يلتفت إليه إلا من كان على قلبه غشاوة. تهذيب شرح السنوسية أم البراهين، الامام أبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي التلمساني، تصنيف: سعيد عبد اللطيف فودة، النشر: دار الرازي للطباعة والنشر، الطبعة الثانية ١٤٢٥هـ _٢٠٠٤م، ص٢٥.

(٥٦) في (أ): وإن أمرًا أو التماسًا.

(٥٧) في (أ): المراة.

(٥٨) سورة الحديد، الآية: ٢٠.

(٥٩) في (أ): أنفس.

(٦٠) قوله (لا) ساقط من (أ)

(٦١) قوله (إنَّ) ساقط من (أ)

(٦٢) في (أ): مطلق.

(٦٣) الواو ساقط من (أ).

(٦٤) هو حُسَيْن بن معِين الدَّين الميبدى القاضى مير الحسينى ميبدى الاصل يزدى المولد تلميذ الْجلَال الدوانى المتخلص بمنطقى توفى سنة ٩١٠ عشر وَتِسْعمِائَة، من تصانيفه جَام كبتى مِمَّا فَارسي فِي الْحِكْمَة، حَاشِيَة على الشمسية فِي الْمنطق، حَاشِيَة على طوالع الانوار فِي الْحِكْمَة، حَاشِيَة على الكافية فِي النَّحْو، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، ج١/ ص٣١٦.

(٦٥) في (ب): (والعبودية).

(٦٦) هو عبد الله بن عمر بن مُحَمَّد بن عَليّ أَبُو الْخَيْر القَاضِي نَاصِر الدّين الْبَيْضَاوِيّ، صَاحب الطوالع والمصباح فِي أصُول الدّين والغاية القصوى فِي الْفِقْه والمنهاج فِي أصُول الْفِقْه ومختصر الْكَشَّاف فِي التَّفْسِير وَشرح المصابيح فِي الحَدِيث، ولد في المدينة البيضاء (بفارس –قرب شيراز) وولي قضاء شيراز مدة. وصرف عن القضاء، فرحل إلى تبريز فتوفي فيها، من تصانيفه: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، طوالع الأنوار. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، النشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ، ج٨/ص١٥٧، رقم ١١٥٣. وينظر: الأعلام للزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، النشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر – أيار / مايو ٢٠٠٢ م، ج٤/ص١١٠_١١١.

(٦٧) كتاب أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (المتوفى:

٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، النشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٨ هـ، ج١/ ص٢٩.

(٦٨) هو الْحُسَيْن بن مُحَمَّد أَبُو الْقَاسِم الرَّاغِب الأصبهانيّ أحد أَعْلَام الْعلم ومشاهير الْفضل مُتَحَقق بِغَيْر فنٍّ من الْعلم وَله تصانيف تدل على تَحْقِيقه وسعة دائرته فِي الْعُلُوم وتمكُّنه مِنْهَا، أديب، لغوي، حكيم، مفسر. من تصانيفه الكثيرة: تحقيق البيان في تأويل القرآن، الذريعة الى مكارم الشريعة، محاضرات الادباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، مفردات ألفاظ القرآن، وتفصيل النشأتين وتحصيل السعادتين، ينظر: الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، النشر: دار إحياء التراث – بيروت، سنة النشر ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م، ج١٣/ص٢٩. وينظر: معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، ج٤/ص٥٩.

(٦٩) قوله (كذا في البيضاوي، وقال الإمام الراغب: العبودية إظهار الخضوع) ساقط من (ب).

(٧٠) المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (المتوفى: ٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، النشر: دار القلم، الدار الشامية – دمشق بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٢ هـ، ص٥٤٢.

(٧١) في (ب): جمعها.

(٧٢) في (أ): (فإن) بدل من (وإن كانت).

(٧٣) في (ب): عملية.

(٧٤) في (ب): (المشهود)

(٧٥) في (أ): العلماء والكملة.

(٧٦) في (أ): (ثلاث)

(٧٧) في (ب): المشهورة.

(٧٨) في (أ): (الأفعال)

(٧٩) في (أ): (قصدٌ منّا)

(٨٠) ينظر: حاشية الخيالي (ضمن: المجموعة السنية على شرح العقائد النسفية)، ص: ٣٨٨.

(٨١) والعقل – الذي هو جنس (العقول العشرة) أو نوعها، وتلك العقول أفراده –: جوهر مجرد عن المادة في ذاته وفعله أي ليس بمادي وغير متعلق وليس بمحتاج إلى المادة في فعله وهذا العقل يسمى مَلَكاً بلسان الشرع، وعقلا مجردا بلسان الحكماء.ينظر: دستور العلماء، لنكري: ٢/٢٣٥.

(٨٢) هو حسين بن معين الدين الميبذي المعروف بقاضي مير: عالم بالحكمة والطبيعيات. أصله من (ميبذ) قرب مدينة يزد، ومولده بيزد، ووفاته في هراة عام ٩١٠هـ. من تلاميذ الجلال الدواني له تصانيف عربية وفارسية، فمن العربية شرح كافية ابن حاجب، شرح هداية الحكمة للابهري يسمى (قاضي مير على الهداية) ويسمى أيضا (مرضيّ الرضيّ) وله مجموعة من الرسائل في الفلسفة والطبيعيات طبعت باسم (الميبدي). قلت: واشتهاره بقاضي مير، فارسي حديث، أخذ من التعريف به بلفظ (القاضي، مير حسين). ينظر: الاعلام، للزركلي، ج٢/ص٢٦٠.

(٨٣) المواقف، للأيجي، ج١/ ص١٤٥.

(٨٤) في (أ): (يقولها)

(٨٥) ينظر: شرح العقائد العضدية، للجلال الدواني، ص: ٣٠.

(٨٦) ينظر: حاشية مصلح الدين اللاري على شرح القاضي مير على هداية الحكمة، ص: ٤٤.

(٨٧) في (ب): (الفضلاء)

(٨٨) قوله (إلى) ساقط من (ب)

(٨٩) في (أ): المذهب.

(٩٠) القدرية: هم الذين يزعمون أن كل عبدٍ خالقٌ لفعله، ولا يرون الكفر والمعاصي بتقدير الله تعالى. وزعمت القدرية أن الله تعالى يخلق الخير، والشيطان يخلق الشر، وزعموا أن الله تعالى يشاء ما لا يكون، ويكون مالا يشاء، خلافا لما أجمع عليه المسلمون من أن ما شاء الله كان. وقد قال رسول الله: ﷺ (القدرية مجوس هذه الامة) شبههم بهم لتقسيمهم الْخيرَ وَالشرَ فِي حُكْمِ الْإِرادة كَمَا قسمت الْمجوس فصرفت الخير إِلَى يزدان وَالشر إِلَى أَهرمن. ينظر: التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، النشر: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م، ص١٧٤، والإبانة عن أصول الديانة، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري (ت: ٣٢٤هـ)، تحقيق: د. فوقية حسين محمود، مط: دار الأنصار – القاهرة، الطبعة: الأولى_ ١٣٩٧، ص١٥؛ والمنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، مط: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان ووجوب الإيمان، ج١/ص١٤٤.

(٩١) في (ب): الأخيرين.

(٩٢) الجبرية: هي فرقة كلامية تنتسب إلى الإسلام، وجوهر عقيدتها هو أنها تؤمن بأن الإنسان مسير وليس مخير لأنه لا قدرة له على اختيار أعماله، ولذلك فقد أعتبرها علماء أهل السنة والجماعة من الفرق الضالة المخالفة لمنهج وعقيدة الإسلام الحق. وقال الشهرستاني: الجبر هو نفي الفعل حقيقة عن العبد وإضافته إلى الرب تعالى، والجبرية أصناف. فالجبرية الخالصة: هي التي لا تثبت للعبد فعلا ولا قدرة على الفعل أصلا، والجبرية المتوسطة: هي التي تثبت للعبد قدرة غير مؤثرة أصلا، فأما من أثبت للقدرة الحادثة أثرا ما في الفعل، وسمي ذلك كسبا، فليس بجبري. ينظر: ديوان اللزوميات، ديوان لزوم ما لا يلزم، لأبي العلاء المعري، تحقيق: الدكتور عمر الطباع، مط: شركة دار الارقم بن أبي الارقم، المجلد الأول، ص٣٦٣؛ والملل والنحل، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد الشهرستاني (المتوفى: ٥٤٨هـ)، النشر: مؤسسة الحلبي، ج١/ص٨٥.

(٩٣) هو: أبو إسحاق الأسفراييني هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران أبو إسحاق الأسفراييني نسبته إلى (أسفرايين)، وهي بلدة بنواحي نيسابور. فقيه وأصولي شافعي. قيل: أنه بلغ رتبة الاجتهاد، وكان شيخ أهل خراسان في زمانه. أقام بالعراق مدة ثم رحل إلى أسفرايين فبني له بها مدرسة، فلزمها ودرس فيها، ومن تصانيفه: «الجامع في أصول الدين»، وتعليقته في أصول الفقه توفي رحمه الله سنة: (٤١٨هـ) ينظر: طبقات الفقهاء، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (ت: ٤٧٦هـ)، هذبه: محمد بن مكرم ابن منظور (ت: ٧١١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، مط: دار الرائد العربي بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٧٠م، ص١٠٦؛ وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد العكري الدمشقي (١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م، ج١١/٥٦٢ص.

(٩٤) في (ب): تبعهم.

(٩٥) في (ب): ناقصان.

(٩٦) قوله (أي) ساقط من (ب).

(٩٧) في (أ): موجودة.

(٩٨) قوله (أي) ساقط من (أ)

(٩٩) هو: محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر، أبو بكر المعروف بالباقلاني–بكسر القاف–نسبته إلى بيع الباقلاء ويعرف أيضًا بأبن الباقلاني، وبالقاضي أبي بكر. ولد بالبصرة (سنة: ٣٣٨هـ)، وسكن بغداد وتوفي فيها. وهو المتكلم المشهور الذي رد على المعتزلة والجهمية وغيرهم. كان في العقيدة على مذهب الأشعري، وعلى مذهب مالك في الفروع، وانتهت إليه رئاسة المذهب. ولي القضاء. من تصانيفه: «إعجاز القرآن»، و «الإنصاف» و«التقريب والإرشاد»، في أصول الفقه؛ توفي رحمه الله (سنة: ٤٠٣هـ). ينظر: تاريخ بغداد، ج٥/ ص٣٧٩؛ و وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، النشر: دار صادر – بيروت، ج٤/ص٢٦٩؛ والبحر المحيط في أصول الفقه، أبوعبدالله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، مط: دار الكتبي، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ–١٩٩٤م:ج١/ص١١.

(١٠٠) في (أ): تبعهم.

(١٠١) قوله (أي: موجودة له) ساقط من (ب)

(١٠٢) في (أ): الاشتراك.

(١٠٣) في (ب): مقولية.

(١٠٤) الاشاعرة: أصحاب أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري؛ المنتسب إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنهما، وسمعت من عجيب الاتفاقات أن أبا موسى الأشعري رضي الله عنه كان يقرر عين ما يقرر الأشعري أبو الحسن في مذهبه، وهي مدرسة إسلامية سنية اتبع منهاجها في العقيدة عدد من العلماء أمثال: البيهقي، والباقلاني، والقشيري، والجويني، والغزالي، والفخر الرازي، والنووي والسيوطي...وغيرهم. ينظر: الملل والنحل، ج١/ص٤٩.

(١٠٥) في (أ): كالدريّة.

(١٠٦) في (ب): المذهب.

(١٠٧) قوله (كما لا يخفى) ساقط من (ب)

(١٠٨) في (ب): لما.

(١٠٩) المعتزلة: تلك المدرسة الكلامية التي نشأت في البصرة، المتبعين واصل بن عطاء الذي كان تلميذًا للحسن البصري، ويسمون أصحاب العدل والتوحيد ويلقبون بالقدرية والعدلية، فالذي يعم طائفة المعتزلة من الاعتقاد القول بأن الله تعالى قديم والقدم أخص وصف ذاته ونفوا الصفات القديمة أصلا فقالوا: هو عالم بذاته قادر بذاته حي بذاته لا بعلم وقدرة وحياة هي صفات قديمة ومعان قائمة به لأنه لو شاركته الصفات في القدم الذي هو أخص الوصف لشاركته في الإلهية وغيرها من الأمور التي أحدثوها. ينظر: الملل والنحل، لمحمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني (ت: ٥٤٨هـ)، تحقيق: محمد سيد كيلاني، مط: دار المعرفة–بيروت لسنة ١٤٠٤، ج١/ص٤٢.

(١١٠) في (أ): أشهدّيتها.

(١١١) في (أ): الصدر.

(١١٢) هوعبيد الله بن مسعود بن محمود بن أحمد المحبوبي البخاري بالحنفي، صدر الشريعة الأصغر ابن صدر الشريعة الاكبر: من علماء الحكمة والطبيعيات وأصـــول الفقه والدين، من مؤلفاته: تعديل العلوم، التنقيح في أصـــول الفقه، وشرحه، شرح الوقاية، توفي في بخارى. ينظر: الأعلام للزركلي، ج٤/ ص١٩٧_١٩٨.

(١١٣) هو: مَسْـعُود بن عمر بن عبد الله الشَّـيْخ سـعد الدّين التَّفْتَازَانِيّ الإِمَام الْعَلامَة. عَالم بالنحو والتصـريف والمعاني وَالْبَيَان والأصلين والمنطق وَغَيرهَا، شَافِعِيّ. قَالَ ابْن حجر: ولد سنة ثِنْتَيْ عشرَة وَسَبْعمائة، وَأخذ عَن القطب والعضد، وَتقدم فِي الْفُنُون، وانتفع النَّاس بتصـانيفه. وَله: شرح الْعَضُد، شرح التَّلْخِيص – مطول، وَآخر مُخْتَصـر – شرح الْقسم الثَّالِث من الْمِفْتَاح، التَّلْوِيح على التَّنْقِيح فِي أصُول الْفِقْه، شرح العقائد، الْمَقَاصِد فِي الْكَلَام، شَرحه، شرح الشمسية فِي الْمنطق، شرح تصـريف الْعزي، الْإِرْشَـاد فِي النَّحْو، حَاشِيَة الْكَشَّـاف لم تتمّ. وَغير ذَلِك. وَكَانَ فِي لِسَـانه لكنة، وانتهت إِلَيْهِ معرفَة الْعُلُوم بالمشرق. مَاتَ بسمرقند سنة إِحْدَى وَتِسْعين وَسَبْعمائة. بغية الوعاة، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـــ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مط: المكتبة العصرية – لبنان / صيدا، ٢٨٥/٢، رقم ١٩٩٢.

(١١٤) هو مُحَمَّد بن پير على البركوى تقى الدَّين الرُّومِي الْفَقِيه الصـوفى الْحَنَفِيّ ولد ببااليكسـر سـنة ٩٢٦ وَتوفى سـنة ٩٨١ احدى وَثَمَانِينَ وَتِسْـعمِائَة من تصـانيفه آدَاب البركوى، اربعين فِي الحَدِيث، حَاشِـيَة على شـرح الْوِقَايَة لصـدر الشَّرِيعَة، امتحان الاذكياء فِي شرح لب الالباب للبيضـاوي فِي النَّحْو. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصـنفين، ج٢/ص٢٥٢.

(١١٥) قوله (مسلمة) ساقط من (ب)

(١١٦) قوله (عن) ساقط من (أ)

(١١٧) في (ب): أنّها.

(١١٨) قوله (أمّا العقلية) ساقط من (ب)

(١١٩) الدور في اللغة: هو توقف الشـــيء على ما يتوقف عليه، ويســـمى: الدور المصـــرح، كما يتوقف "أ" على "ب"، وبالعكس، أو بمراتب، ويسمى: الدور المضمر، كما يتوقف"أ" على "ب"، و "ب" على "ج"، و "ج" على "أ"، والفرق بين الدور وبين تعريف الشـيء بنفسـه هو أنه في الدور يلزم تقدمه عليها بمرتبتين، إن كان صـريحًا، وفي تعريف الشـيء بنفسه يلزم تقدمه على نفسه بمرتبة واحدة. واصطلاحًا: الدور ممتنع وهو أن كون شيآن كل منهما علة للآخر بواسطة أو دونها. التعريفات، للجرجاني، ص١٠٥؛ والمواقف، للايجي، ج١/ص٤٤٣.

(١٢٠) التسلسل في اللغة: هو ترتيب أمور غير متناهية، وأقسامه أربعة: لأنه لا يخفى؛ إما إن يكون في الآحاد المجتمعة في الوجود، أو لم يكن فيها، كالتســلســل في الحوادث والأول إما أن يكون فيها ترتيب أو لا، والثاني كالتســلســل في النفوس الناطقة، والأول إما أن يكون ذلك الترتيب طبيعيًا كالتسـلسـل في العلل والمعلولات والصـفات والموصـفات، أو وضعيًا كالتسلسل في الأجسام، والمستحيل عند الحكيم الأخير دون الأولين. واصطلاحًا: التسلسل محال وهو أن يستند الممكن في وجوده إلى علة مؤثرة فيه وتســـتند تلك العلة المؤثرة إلى علة أخرى مؤثرة فيها وهلم جرا إلى غير النهاية. التعريفات، للجرجاني، ص٥٧. والمواقف، للايجي، ج١/ص٤٤٩.

(١٢١) في (أ): وجدان.

(١٢٢) سورة الزمر، الآية: ٦٢.

(١٢٣) قوله (قوله تعالى: الله خالق كل شيء) ساقط من (أ)

(١٢٤) سورة الصافات: الآية ٩٦.

(١٢٥) سورة فاطر: الآية ٣.

(١٢٦) قوله (كما لا يخفى) ساقط من (أ)

(١٢٧) في (أ): عنهما.

(١٢٨) في (أ): وباطل.

(١٢٩) في (أ): أو بطلانًا.

(١٣٠) قوله (توجيه القدرة الحادثة إلى إيقاع) ساقط من (ب).

(١٣١)قوله (الجزئي) ساقط من (ب).

(١٣٢) في (ب): (والكفِّ عنه) بدل من قوله (أو إلى الكفِّ عن إيقاعه).

(١٣٣) في (ب): (والعرض والعمق) بدل من قوله (والقصر).

(١٣٤) في (ب): إليهم.

(١٣٥) ينظر: المواقف، للأيجي، ج٣/ص٢٠٨.

(١٣٦) ينظر: شرح المقاصد في علم الكلام، ج٢/ص١٢٥.

(١٣٧) الفتاوى التاتارخانية: هي للإمام الفقيه عالم بن علاء الحنفي الأندربتي، أحد علماء الحنفية، كان بارعًا في اللغة العربية، مبرزًا في الفقه، وهو كتاب عظيم في مجلدات، جمع فيه المؤلف ﷺ أهم مسائل "المحيط البرهاني" و " الذخيرة البرهانية " لبرهان الدين البخاري، و" فتاوي قاضي خان " و" الفتاوى الظهيرية " لظهير الدين المرغيناني، ورتبها ترتيب الهداية للمرغيناني، وللكتاب اعتبار في المذهب الحنفي، توفى مؤلفه في (٧٨٦هـــــ) وقد تمت طباعة الكتاب عام ١٤١١هـ في باكستان، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، تحقيق: القاضي سجاد حسين. ينظر: الطريقة المحمدية والسيرة الاحمدية، الإمام محمد بن بيرعلي البركوي (البركلي) توفى ٩٨١هـ، تحقيق: محمد رحمة الله حافظ محمد ناظم الندوي، النشر: دار القلم _ دمشق، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ_ ٢٠١١م، ص٧٠_٧١.

(١٣٨) في (أ): التارتاحانية.

(١٣٩) الطريقة المحمدية والسيرة الأحمدية، ص ٧٩_ ٨٠.

(١٤٠) في (أ): التارتاحانية.

(١٤١) اختلف الناس في أفعال العباد الاختيارية، فزعمت الجبرية ورئيسهم الجهم بن صفوان السمرقندي أن التدبير في أفعال الخلق كلها لله تعالى، وهي كلها اضطرارية، كحركات المرتعش، والعروق النابضة، وحركات الأشجار، وإضافتها إلى الخلق مجاز،وهي على حسب ما يضاف الشيء إلى محله دون ما يضاف إلى محصله، وقابلتهم المعتزلة، فقالوا: إن جميع الأفعال الاختيارية من جميع الحيوانات بخلقها، لا تعلق لها بخلق الله تعالى. واختلفوا فيما بينهم: أن الله تعالى يقدر على أفعال العباد أم لا، وقد فصل الكلام في ذلك الإمام ابن أبي العز. ينظر: شرح الطحاوية في العقيدة السلفية، صدر الدين محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد ابن أبي العز الحنفي، الأذرعي الصالحي الدمشقي (المتوفى: ٧٩٢هـــ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، النشر: وكالة الطباعة والترجمة في الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، ص٢٩١.

(١٤٢) سورة البقرة، الآية ٢٨٦.

(١٤٣) سورة السجدة، الآية ١٧.

(١٤٤) سورة الكهف، الآية ٢٩.

(١٤٥) في (ب): وكفر قائله.

(١٤٦) في (ب): لفعله الاختياري.

(١٤٧) في (ب): وقدره.

(١٤٨) في (ب): (و).

(١٤٩) في (ب): وبنحوها.

(١٥٠) في (ب): والخرافات.

(١٥١) وهم فرقة يقال لهم: الثنوية قائلون بأن الله تعالى لم يقدِّر الشر والمعاصي، بل قالوا: الخير مخلوق لله تعالى، والشر مخلوق للشيطان وقد روى عن رافع بن خديج قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول: في أمتي أقوام يكفرون بالله وبالقدر وهم لا يشعرون كما كفرت اليهود والنصارى قال: فقلت: جعلت فداك يا رسول الله يقولون ماذا قال: يؤمنون ببعض القدر ويكفرون ببعض القدر قلت: جعلت فداك يا رسول الله يقولون كيف قال: يقولون الخير من الله والشر من إبليس. ينظر: بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، الحارث بن أبي أسامة / الحافظ نور الدين الهيثمي، تحقيق: د. حسين أحمد صالح الباكري، النشر: مركز خدمة السنة والسيرة النبوية – المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٣ – ١٩٩٢، ج٢/ ص٧٥٣، رقم ٧٥٠. و لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: دائرة المعرف النظامية – الهند، النشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ /١٩٧١م، ج٤/ص١٧٥.

(١٥٢) أهل السنة: أذا أطلق (أهل السنة) فمرادهم بها الاشاعرة والماتريدية ومن لم يخالفهم من أهل الحديث والاثر مما لا يتقاطع مع قواعدهم لا سيما في باب الأسماء والصفات مما هو بعيد عن التجسيم والتشبيه من أهل التفويض في الأسماء والصفات؛ قال: ابن قاوان "لا يخفى على من تتبع أقوال النبي ﷺ وافعاله، واقوال أصحابه وافعالهم أن الاشاعرة–أعني أهل السنة والجماعة– على الطريق الذي كان عليه النبي ﷺ وأصحابه من القول والفعل والاعتقاد. شرح العقائد العضدية، لحسن بن شهاب الدين الكيلاني المعروف بأبن قاوان، تحقيق: نزار حمادي، منشورات نزار حمادي، الطبعة: الأولى ١٤٣٢هـ–٢٠١١م، ص٢٦.

(١٥٣) في (أ): (موجودة لا حال وجودها لا قبلها حال العدم) بدل من قوله: (أي: موجدة إياها عند تعلقها بها؛ أي: معطية لها الوجود حال وجودها لا قبلها)

(١٥٤) في (ب): لأنه.

(١٥٥) في (ب): الثانية.

(١٥٦) وَقَالَتِ الْمُعْتَزِلَةُ: إِنَّ جَمِيعَ أَفْعَالِ الْعِبَادِ مِنْ حَرَكَاتِهِمْ وَسَكَنَاتِهِمْ وَأَقْوَالِهِمْ وَأَعْمَالِهِمْ لَمْ يَخْلُقْهَا اللَّهُ تَعَالَى، ثُمَّ اخْتَلَفُوا فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: خَلَقَهَا الَّذِينَ فَعَلُوهَا دُونَ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَالَ آخَرُونَ: لَيْسَتْ مَخْلُوقَةً، وَلَكِنَّهَا أَفْعَالٌ مَوْجُودَةٌ لَا خَالِقَ لَهَا، وَقَالَ آخَرُونَ: هِيَ فِعْلُ الطَّبِيعَةِ، فَالَّذِينَ زَعَمُوا أَنَّ الْعِبَادَ خَلَقُوهَا، قَالُوا: إِنَّ وُقُوعَ الْأَفْعَالِ مِنَ الْعَبْدِ عَلَى وَفْقِ قَصْدِهِ وَدَاعِيَتِهِ إِقْدَامًا وَإِحْجَامًا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ مُوجِدُهَا وَمُخْتَرِعُهَا. قَالُوا: وَلَوْلَا ذَلِكَ لَكَانَتِ التَّكَالِيفُ كُلُّهَا وَاقِعَةً عَلَى خِلَافِ

الإسْـتِطَاعَةِ وَتَكْلِيفًا بِالْمُحَالِ، وَكَانَ لَا يَحْسُـنُ مَدْحٌ وَلَا ذَمٌّ، وَلَا ثَوَابٌ وَلَا عِقَابٌ، وَهُوَ خِلَافُ مُقْتَضَـى الْعَقْلِ وَالشَّـرْعِ وَالْعُرْفِ. لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، شمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (المتوفى: ١١٨٨هـ)، النشر: مؤسسة الخافقين ومكتبتها – دمشق، الطبعة: الثانية – ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م، ج١/ص١٥٤.

(١٥٧) في (أ): كما.

(١٥٨) سورة المؤمنين، الآية: ١٤.

(١٥٩) سورة المائدة، الآية: ١١٠.

(١٦٠) سورة الانفال، الآية: ٥١.

(١٦١) الذي عليه جمهور العلماء أن العلم ينقسم إلى قسمين: ضروري وكسبي، قال الشيرازي: "والمحدث علم الخلق، وقد يكون ذلك ضـروريًا، وقد يكون مكتسـبًا، فالضـروري: كل علم لزم مخلوق... والمكتسـب: كل علم يقع على نظر واستدلال". وقال الباقلاني: " علوم المخلوقين...قسمان... منها علم ضرورة، والثاني:... علم نظر واستدلال". وذهب الجويني إلى تقسيم العلم إلى ثلاثة أقسام: ضـروري وبديهي وكسـبي، واعتبر الايجي العلم البديهي أخص من العلم الضروري حيث قال:" والبديهي ما يثبته مجرد العقل فهو أخص. والتصديق يشمل الضروري والكسبي بدون خلاف، أما التصـور فقد اختلف فيه فقيل: ليس بكسـبي، وهو قول الإمام الفخر الرازي، واختار الجمهور أن كلا من التصـور والتصديق ينقسم إلى الكسبي والضروري. ومجمل أقوال الناس في المسألة هي: ١. أن العلوم كلها ضرورية، ٢. أنها كلها كسبية، ٣. بعضـها ضـروري وبعضـها كسبي، وقد قال الزركشـي عن هذا الاختلاف: وهذا هو الصـحيح، ٤. المتعلق بذات الله وبالاعتقادات الصـحيحة ضـروري، وغيره لا يمتنع أن يكون كسـبيًا. ٥. التصـورات الضـرورية والتصديقات منقسمة، وهو قول الرازي. وتتميمًا لما سبق اتفق الاشاعرة على أن ما كان نظريًا يجوز أن يقع ضروريًا، وهل يجوز للكسبي أن يتم من غير نظر؟ أجازه أبو سحاق الإسفرايني ومنعه الجمهور، وهل يجوز للضروري أن يقع نظريًا؟ فيه ثلاثة أقوال: الجواز، وهو قول القاضـي وبعض المتكلمين، المنع وعليه آخرون، الثالث هو رأي الجويني، وقول أخر للباقلاني: إن ما كان ضـروريًا لا يتم العقل إلا به يمتنع أن يقع نظريً وما ليس كذلك يجوز. ينظر: التمهيد – شرح مختصـر الأصـول من علم الأصـول، لأبي المنذر محمود بن محمد بن مصـطفى بن عبد اللطيف المنياوي، مط: المكتبة الشاملة–مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ – ٢٠١١ م، ص١٩؛ والتقريب والإرشاد (الصغير)، لمحمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي (ت: ٤٠٣ هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد بن علي أبو زنيد، مط: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثانية، ١٤١٨ هـ –١٩٩٨ م، ج١/ص١٨٣–١٨٧. واللمع في أصول الفقه، لأبي اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت: ٤٧٦هـ)، مط: دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الثانية ٢٠٠٣ م –١٤٢٤ هـ، ص٤؛ والمواقف للايجي، ص١١–١٢،١٤٦–١٤٧.

(١٦٢) في (ب): نقوله.

(١٦٣) في (أ): ما.

(١٦٤) في (ب): الأدابية.

(١٦٥) في (ب): ولا يُتعجّب.

(١٦٦) في (ب): على عوامّ.

(١٦٧) في (ب): (شغلوا) بدل من قوله (شنعوا به).

(١٦٨) في (ب): الحق.
(١٦٩) ينظر: شرح المقاصد في علم الكلام، ج٢/ص١٢٥.
(١٧٠) في (ب): بطلانًا.
(١٧١) في (أ): متحللة.
(١٧٢) الواو ساقط من (ب).
(١٧٣) شرح المقاصد في علم الكلام، ج٢/ ص١٢٨.
(١٧٤) سورة الزمر، الآية: ٦٢.
(١٧٥) في (أ): مشى.
(١٧٦) سورة الصافات، الآية: ٩٦.
(١٧٧) سورة النحل، الآية: ١٧.
(١٧٨) كتاب المسامرة في شرح المسايرة، للكمال بن أبي شريف الهمام، في علم الكلام مع حاشية زين الدين قاسم على المسايرة مفصولة بجدول المسامرة في شرح المسايرة، وشرحه الشيخ قاسم بن قطلوبغا الحنفي المتوفى ٨٧٨هـ، النشر: المكتبة الازهرية للتراث، ص ١١٧_١١٨.
(١٧٩) محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد ابن مسعود، السيواسي ثم الإسكندري، كمال الدين، المعروف بابن الهمام: إمام، من علماء الحنفية. عارف بأصول الديانات والتفسير والفرائض والفقه والحساب واللغة والموسيقى والمنطق. أصله من سيواس. ولد بالإسكندرية، ونبغ في القاهرة، وأقام بحلب مدة، وجاور بالحرمين. ثم كان شيخ الشيوخ بالخانقاه الشيخونية بمصر. وكان معظما عند الملوك وأرباب الدولة. توفي بالقاهرة. من كتبه: فتح القدير في شرح الهداية، ثماني مجلدات في فقه الحنفية، والتحرير في أصول الفقه، والمسايرة في العقائد المنجية في الآخرة. الأعلام، للزركلي، ج٦/ص٢٥٥.

(١٨٠) في (أ): التارتاحانية.
(١٨١) في (أ): التارتاحانية.
(١٨٢) قوله (القدرية) ساقط من (أ)
(١٨٣) في (ب): شركاء.
(١٨٤) ينظر: الطريقة المحمدية والسيرة الأحمدية، ص٩٣.
(١٨٥) في (ب): ولقد.
(١٨٦) في (ب): لم يثبتوا.
(١٨٧) في (ب): (وقد روى) بدل من قوله (ولذا قال).
(١٨٨) قوله (النبي) ساقط من (ب).
(١٨٩) هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد ابن سابق الدين الخضيري السيوطي، جلال الدين: إمام حافظ مؤرخ أديب، توفى ٩١١هـ، له نحو ٦٠٠ مصنف، منها الكتاب الكبير، والرسالة الصغيرة. نشأ في القاهرة يتيما (مات والده وعمره خمس سنوات) ولما بلغ أربعين سنة اعتزل الناس، وخلا بنفسه في روضة المقياس، على النيل، منزويا عن أصحابه جميعا، كأنه لا يعرف أحدا منهم، فألف أكثر كتبه منها: الإتقان في علوم القرآن، و إتمام الدراية لقراء النقاية، بغية

الوعاة، في طبقات اللغويين والنحاة. ينظر: الاعلام، للزركلي، ج٣/ص٣٠١.

(١٩٠) كتاب الجامع الصغير، الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير تأليف الامام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ٨٤٩ – ٩١١ هـ، النشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت.

(١٩١) مشكاة المصابيح، محمد بن عبد الله الخطيب العمري، أبو عبد الله، ولي الدين، التبريزي (المتوفى: ٧٤١هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، النشر: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٩٨٥.

(١٩٢) في (ب): أثبت.

(١٩٣) ينظر: الجامع الصغير، ج١/ص٣٧٥. ومشكاة المصابيح، ج١/ص٣٨، رقم الحديث ١٠٧.

(١٩٤) قوله (أي) ساقط من (ب)

(١٩٥) في (أ): الأمة.

(١٩٦) في (أ): الإيجابة.

(١٩٧) في (أ): (بالعالم) بدل من قوله (بأنّ للعالم).

(١٩٨) قوله (أي الله تعالى) ساقط من (ب).

(١٩٩) القدرية: هم الذين يزعمون أن كل عبدٍ خالقٌ لفعله، ولا يرون الكفر والمعاصي بتقدير الله تعالى. وزعمت القدرية أن الله تعالى يخلق الخير، والشيطان يخلق الشر، وزعموا أن الله تعالى يشاء ما لا يكون، ويكون مالا يشاء، خلافا لما أجمع عليه المسلمون من أن ما شاء الله كان. وقد قال رسول الله: ﷺ (القدرية مجوس هذه الامة) شبههم بهم لتقسيمهم الْخيرَ وَالشرَ فِي حُكْمِ الْإِرادة كَمَا قسمت الْمجوس فصرفت الخير إِلَى يزدان وَالشر إِلَى أَهرمن. التعريفات، للجرجاني، ص١٧٤، الإبانة عن أصول الديانة، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري (ت: ٣٢٤هـ)، تحقيق: د. فوقية حسين محمود، مط: دار الأنصار – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧، ص٤١٥ المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، مط: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان ووجوب الإيمان، ج١/ص١٤٤.

(٢٠٠) ينظر: الجامع الصغير، ج١/ص٣٧٥. ومشكاة المصابيح، ج١/ص٣٨، رقم الحديث ١٠٧.

(٢٠١) في (أ): والقدر.

(٢٠٢) ينظر: مشكاة المصابيح، ج١/ص٣٨، رقم الحديث ١٠٥.

(٢٠٣) ينظر: الجامع الصغير، ج١/ص٤٨.

(٢٠٤) في (أ): الشاعرة.

(٢٠٥) في (أ): وهو.

(٢٠٦) هو: علي بن إسماعيل بن إسحاق اليماني البصري، أبو الحسن، من نسل الصحابي الجليل أبي موسى الأشعري ﷺ، أحد الأئمة الأعلام المتكلمين المجتهدين، والمؤسسين لمذهب أهل السنة الأشاعرة، ولد في البصرة سنة ٢٦٠هـ،، ومن تصانيفه: اللُّمَع في الرّدّ على أهل البدع، ومقالات الإسلاميين. توفي في بغداد سنة ٣٢٤هـ. ينظر: وفيات الاعيان، ج٣/ ص٢٨٤_٢٨٦. وسير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت:٧٤٨هـ)، مط: دار الحديث–القاهرة، الطبعة: ١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م، ج١١/ص٣٩٢–٣٩٤. وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج٤/ ص١٢٩.

(٢٠٧) هو أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيّ عبد الله بن قيس بن حضار هُوَ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيّ الْيَمَانِيّ صَاحب رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم قدم عَلَيْهِ مُسلما مَعَ أَصْحَاب السفينتين من الْحَبَشَة اسْتَعْملهُ رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم على زبيد وعدن وَولي الْكُوفَة وَالْبَصْرَة لعمر وَحفظ الْكثير عَن رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم وَكَانَ من أجلاء الصَّحَابَة توفّي سنة أَربع وَأَرْبَعين على الصَّحِيح، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – سَمِعَ قِرَاءَةَ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ فَقَالَ: لَقَدْ أُوتِيَ هَذَا مِنْ مَزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ، ينظر: الوافي بالوفيات، ج١٧/ ص٢٢٠، ينظر: الطبقات الكبرى، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، النشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م، ج٢/ص٢٦٢.

(٢٠٨) قوله (وهو) ساقط من (ب).

(٢٠٩) المالكية: هو مذهب أهل المدينة الذي أسسه الإمام مالك بن أنس توفى ١٧٩هـ، وهو أمام دار الهجرة ورث علم أهل المدينة فلا ريب عند أحد أن مالكا أقوم الناس بمذهب أهل المدينة رواية ورأيًا ضربت إليه أكباد الابل من مشارق الأرض بل ومن أقصى المغرب، وانتشر المذهب المالكي في أنحاء المعمورة بل أصبح في حياة مؤسسه المذهب الرسمي للدولة الإسلامية في الاندلس، فقد أخذ هشام بن عبد الرحمن بن معاوية أمير الاندلس حينئذ جميع الناس بإلزامهم مذهب مالك وصير القضاء والفتيا عليه وذلك في حياة مالك وقريب من موته. ينظر: المذهب عند الحنفية المالكية الشافعية الحنابلة، ص١٣٩.

(٢١٠) الشافعية: هو ثالث المذاهب الإسلامية الذي تأسس على يد الإمام محمد بن إدريس القرشي ولقد مر هذا المذهب بمراحل لم تطرأ على غيره من المذاهب ففي مرحلة تأسيسه ظهر فيه ما يعرف بالقديم والجديد من أقوال الشافعي ومذهبه وكان أصول مذهب الشافعي ومنابع فقهه واستنباطاته موضحة في قوله: " والعلم طبقات شتى: الأولى: الكتاب والسنة إذا ثبتت السنة، ثم الثانية: الاجماع فيما ليس في كتاب ولا سنة، والثالثة: أن يقول بعض أصحاب النبي ولا نعلم له مخالفًا منهم، والرابعة: اختلاف أصحاب النبي في ذلك، والخامسة: القياس على بعض الطبقات. ولا يصار إلى شيء غير الكتاب والسنة وهما موجودان وإنما يؤخذ العلم من أعلى ". ينظر: المذهب عند الحنفية المالكية الشافعية الحنابلة، ص٢٧١_٢٧٥.

(٢١١) الحنابلة: هو رابع مذهب فقهي من المذاهب الأربعة المشتهرة عند أهل السنة والجماعة كالمذهب الحنفي والمذهب المالكي والمذهب الشافعي، تأسس هذا المذهب على يد الإمام أَحْمَد بْن مُحَمَّد بْن حَنْبَل بْن هلال بْن أسد أَبُو عَبْد الله إمام المحدثين الناصر للدين. ينظر تاريخ بغداد، ج٦/ص٩٠، رقم ٢٥٨٦.

(٢١٢) أهل السنة قالوا في مسألة خلق أفعال العباد الاختيارية والاضطرارية: بإنها مخلوقة لله تعالى، ووافقهم على هذا القول الأشاعرة، ولم تختلف عباراتهم في ذلك، ولكن خالفوا أهل السنة في بعض فروع هذه المسألة، ومن ذلك: هل العبد فاعل لفعله حقيقة أو لا؟ فالأشعرية نسبوا فعل الانسان الاختياري إليه كسبًا لا خلقًا، وهذا صحيح، ولكنهم اضطربوا في هذا الكسب الذي أثبتوا للعبد واختلفت عباراتهم فيه. والتفسير المستقر عندهم الان هو كما قال السنوسي: والكسب مقارنة القدرة الحادثة للفعل من غير تأثير. ينظر: تحفة المريد على جوهرة التوحيد، الشيخ إبراهيم بن محمد بن أحمد الشافعي البيجوري المتوفى ١٢٧٧هـ، تحقيق: علي جمعة محمد الشافعي، النشر: دار السلام القاهرة–مصر، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ–٢٠٠٢م، ص١٦٧–١٦٨؛ وشرح العقيدة الكبرى،(المسماة عقيدة أهل التوحيد)، للأمام أبي عبد الله محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي التلمساني الحسني (ت: ٨٩٥هـ)، تحقيق: السيد يوسف أحمد،

النشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان لسنة ١٩٧١، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م، ص٢٩٩.

(٢١٣) في (أ): (وتعلّقها مؤثرة فيها وموجود لها) بدل من قوله (وتعلّقها فقط؛ أي: على أنّ تعلّقها مؤثر فيها وموجد لها).

(٢١٤) التكوين: هو المعنى الذي يعبر عنه بالفعل والخلق والايجاد والاحداث والاختراع ونحو ذلك. شرح العقائد النسفية، عمر بن محمد بن أحمد بن أسماعيل أبو حفص نجم الدين النسفي المتوفى ٥٣٧هـ، الشارح: سعد الدين مسعود بن همر بن عبد الله التفتازاني الشافعي المتوفى ٧٩٣هـ، تحقيق: د. أحمد حجازي السقا، النشر: مكتبة الكليات الازهرية القاهرة _مصر ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ_١٩٨٨م، ص٤٧.

(٢١٥) قوله (عن) ساقط من أ.

(٢١٦) والمتكلمون على فريقين فريق ينفي الحال، وفريق يثبتها، وحقيقة الحال صفة إثبات لا تتصف بالوجود ولا بالعدم؛ فالقائلون بنفي الأحوال كالشيخ أبي الحسن الأشعري وكثير من المحققين ليس عندهم من الصفات إلا صفات المعاني. والقائلون بثبوت الحال كالقاضي وإمام الحرمين يقسمون الصفات ثلاثة أقسام: نفسية، ومعنوية، ومعانٍ. ينظر: شرح العقيدة الكبرى، ص ١٦٥.

(٢١٧) قال النابلسي: اعلم بأنك إذا سمعتنا نقول إن الوجود هو الله تعالى فلا تظن أننا نريد بذلك أن الموجودات هي الله تعالى، سواء كانت الموجودات محسوسات أو معقولات، وإنما نريد بذلك أن الوجود الذي قامت به جميع الموجودات هو الله تعالى فإن من أسمائه الحي القيوم، وأخبر تعالى أن السماوات والأرض قائمة بأمره، ولا شك أن الوجود الحق سبحانه وتعالى ظاهر باطن فهو ظاهر لكل بصر ولكل بصيرة، وباطن أيضًا عن كل بصر وكل بصيرة، فمن حيث هو ظاهر تراه البصائر والأبصار، ولا تعلمه ولا يحيطون به علمًا، ومن حيث هو باطن تعلمه العقول والأفكار من غير أن تراه فهو ظاهر بذاته، وباطن بأسمائه وصفاته، لأن ذاته حقيقة حقة مطلقة بالإطلاق الحقيقي عن جميع القيود حتى عن قيد الإطلاق. ينظر: الوجود، لعبد الغني إسماعيل النابلسي، (ت: ١١٤٣هـ)، تحقيق: السيد يوسف أحمد، النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م – ١٤٢٤هـ، ص ١٩، ٢٠.

(٢١٨) ينظر: المواقف، للأيجي، ج١/ص٢٢٧.

(٢١٩) قوله (أي لأفعالنا أيضًا) ساقط من (ب)

(٢٢٠) قوله (أي) ساقط من (أ)

(٢٢١) أن صفة التكوين عندهم أي السادة الماتريدية هي ما تصدر عنه هذه الأفعال وليست هي نفس هذه الأفعال، وعندهم أن القدرة متعلقة بصحة وجود المقدور، والتكوين متعلق بوجود المقدور ومؤثر فيه، وقال السعد في شرح العقائد: والتكوين صفة حقيقية هي مبدأ الإضافة التي هي إخراج المعدوم من العدم إلى الوجود لا عينها. ومنه يفهم أن الفعل عندهم ليس قديمًا بل الصفة التي يقع بها الفعل هي القديمة. فصفات الأفعال عندهم هي صفات قديمة تصدر عنها أفعال حادثة، والمعتمد عندهم إثبات صفة التكوين وهي صفة الفعل، بالمعنى المتقدم. وأما الاشاعرة فالتحقيق عندهم في الأصل من أن الأفعال هي تعلقات لصفة القدرة ولكونها ناشئة عن صفة يسمونها بصفات الأفعال. ينظر: تهذيب شرح السنوسية أم البراهين، ص٨٠. ينظر: شرحا لعقائد النسفية، ص٤٨.

(٢٢٢) قوله (*ولمّا توجّه لهم أنّه ما معنى الاختيارية*) ساقط من (أ).

(٢٢٣) قوله (*أي مقارنة أفعالنا*) ساقط من (ب).

(٢٢٤) في (أ): مقارنتها.

(٢٢٥) في (ب): وللجبر.

(٢٢٦) في (أ): أو التسلسل.
(٢٢٧) قوله (*إليه*) ساقط من (أ).
(٢٢٨) سورة الانسان، الآية: ٣٠.
(٢٢٩) في (ب): فسّر.
(٢٣٠) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج٥/ص٢٦٤.
(٢٣١) قوله (*أي*) ساقط من (ب).
(٢٣٢)
(٢٣٣) في (أ): استلزامها.
(٢٣٤) في (أ): يريد.
(٢٣٥) في (أ): يريد.
(٢٣٦) في (أ): الأشعرية.
(٢٣٧) في (أ): بلا.
(٢٣٨) في (أ): عن.
(٢٣٩) في (ب): ظاهر.
(٢٤٠) ينظر: الطريقة المحمدية والسيرة الاحمدية، ص٩٦.
(٢٤١) لم يقل صدر الشريعة رحمه الله هذه العبارة – كان المآل واحداً– وإنما قال: (عَصَمَنَا اللَّهُ مِنْ الْغَبَاوَةِ، وَالْغَوَايَةِ، وَأَهْدَانَا هَدَايَا الْهِدَايَةِ). التوضيح شرح التنقيح: ١/ ٣٦٣.
(٢٤٢) في (أ): عن.
(٢٤٣) في (أ): هذا.
(٢٤٤) في (ب): لأنها.
(٢٤٥) في (ب): صحيحة.
(٢٤٦) في (أ): ولمخالفته.
(٢٤٧) في (أ): كما قاله.
(٢٤٨) في(أ): الجبرية.
(٢٤٩) في (أ): قاله.
(٢٥٠) قوله (*وبرهانه*) ساقط من (ب).
(٢٥١) في (ب): والماتريدية.
(٢٥٢) في (أ): المنصور.
(٢٥٣) هو محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي: من أئمة علماء الكلام. نسبته إلى ما ترید (محلة بسمرقند) من كتبه التوحيد و أوهام المعتزلة و الرد على القرامطة و مآخذ الشرائع في أصول الفقه، وكتاب الجدل و تأويلات القرآن و تأويلات أهل السنة الأول منه، و شرح الفقه الأكبر المنسوب للإمام أبي حنيفة. مات بسمرقند ٣٣٣هـ. ينظر: الاعلام، للزركلي، ج٧/ص١٩.
(٢٥٤) هو أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطى بن ماه الفقيه الكوفي، مولى تيم الله ابن ثعلبة، وهو من رهط حمزة

الزيات توفى ١٥٠هـــ؛ كان خزازاً يبيع الخز، وجده زوطى من أهل كابل، وقيل بابل، وقيل من أهل الأنبار، وقيل من أهل نسا، وقيل من أهل ترمذ، وهو الذي مسه الرق فأعتق، وولد ثابت على الإسلام. من مؤلفاته: الفقه الأكبر، ومسند في الحديث، والمخارج في الفقه. ينظر: وفيات الاعيان، ج٥،ص٤٠٥، والطبقات الكبرى، ج٦/ص٣٤٨، والاعلام للزركلي، ج٨/ص٣٦.

(٢٥٥) سمرقند: بفتح أوّله وثانيه، ويقال لها بالعربيّة سمران: بلد معروف مشهور هي مدينة في أوزبكستان، قيل: إنّه من أبنية ذي القرنين بما وراء النهر، وهو قصـــبة الصّـــغد مبنيّة على جنوبي وادي الصـــغد مرتفعة عليه، قال أبو عون: سمرقند في الإقليم الرابع، طولها تسع وثمانون درجة ونصف، وعرضها ست وثلاثون درجة ونصف، وقال الأزهري: بناها شمر أبو كرب فسميت شمر كنت فأعربت فقيل سمرقند، هكذا تلفظ به العرب في كلامها وأشعارها. ينظر: معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـــ)، النشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥ م، ج٣/ ص٢٤٦_٢٤٧.

(٢٥٦) قوله (*وإمام عظيم في العقائد الدينية، وماتريد قرية من قرى سمرقند وأصحابه*) ساقط من (ب).

(٢٥٧) في (أ): آثار.

(٢٥٨) في (ب): خارج العقل.

(٢٥٩) في (أ): العشر.

(٢٦٠) في (أ): يرتّب.

(٢٦١) قوله (الحاصلة) ساقط من (أ).

(٢٦٢) في (ب): هي.

(٢٦٣) قسم أبو حنيفة صفات الله تعالى إلى: صفات ذات وصفات فعل، والفرق بين الصفات الذاتية والصفات الفعلية: أن الصفات الذاتية: هي الصفات التي يوصف الله تعالى بها، ولا يوصف بأضدادها كالعلم والقدرة، والصفات الفعلية: هي الصفات التي يجوز أن يوصف الله بها وبأضدادها: كالخلق والرزق والإحياء والإماتة، وحدد الصفات الذاتية بسبع هي: الحياة، والعلم، والقدرة والإرادة، والسمع والبصر، والكلام. أما الصفات الفعلية فلا حصر لعددها. ينظر: الفقه الأكبر، لأبي حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي بن ماه (ت: ١٥٠هـ)، مط: مكتبة الفرقان – الإمارات العربية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م، ص ١٦.

(٢٦٤) قوله (بتبعية الغير) ساقط من (أ).

(٢٦٥) في (أ): وتعط.

(٢٦٦) في (أ): الجعل.

(٢٦٧) ينظر: المواقف، للأيجي، ج١/ص٤٧٧.

(٢٦٨) في (ب): أي.

(٢٦٩) الصفات السلبية: أي التي دلت على سلب مالا يليق به سبحانه وتعالى. تحفة المريد، ١٠٧

(٢٧٠) قسم الأشاعرة صفات الله السلبية إلى قسمين هي: قسمين نفسية وهي التي تدل على الذات دون معنى زائد عليها ككونها جوهرا أو موجودا أو ذاتا أو شـــيئا وقد يقال هي ما لا يحتاج وصـــف الذات به إلى تعقل أمر زائد عليها ومآل العبارتين واحد ومعنوية وهي التي تدل على معنى زائد على الذات كالتحيز وهو الحصول في المكان ولا شك أنه صفة

زائدة على ذات الجوهر والحدوث إذ معناه كون وجوده مسبوقا بالعدم وهو أيضا معنى زائد على ذات الحادث وقبول الأعراض فإن كونه قابلا لغيره إنما يعقل بالقياس إلى ذلك الغير وقد يقال بعبارة أخرى هي ما يحتاج وصف الذات به إلى تعقل أمر زائد عليها وما ذكرناه من تعريفي الصفة النفسية والمعنوية إنما هو على رأي نفاة الأحوال منا وهم الأكثرون. ينظر: المواقف، للأيجي، ج١/ص٤٧٧.

(٢٧١) في (ب): هي.

(٢٧٢) هو: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني النيسابوري، أبو المعالي، إمام الحرمين شيخ الشافعية، صاحب التصانيف، ولد في جوين من نواحي نيسابور (سنة ٤١٩هـ) ورحل إلى بغداد، فمكة حيث جاورها أربع سنين. وذهب إلى المدينة فأفتى ودرس، جامعا طرق المذاهب ثم عاد إلى نيسابور، فبنى له الوزير نظام الملك " المدرسة النظامية " فيها. وكان مجمعا على إمامته شرقا وغربا، توفي سنة ٤٧٨هـ. وكان يحضر دروسه أكابر العلماء. له مصنفات كثيرة: منها «غياث الأمم والتياث الظلم» و«العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية». ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج١٤/ص١٧؛ ينظر: الاعلام، للزركلي، ج٤/ص١٦٠.

(٢٧٣) في (أ): وهي وهي.

(٢٧٤) في (أ): تفضّلًا.

(٢٧٥) قال المام الشهرستاني ﷺ: أعلم أن المتكلمين قد اختلفوا في الأحوال نفيا واثباتا بعد أن أحدث أبو هاشم الجبائي رأيه فيها، وما كانت المسألة مذكورة قبله أصلا، فأثبتها أبو هاشم، ونفاها أبوه الجبائي، ونفى الأحوال أكثر المتكلمين ولم يثبتها الا القليل منهم وأبرز من أثبتها منهم ثلاثة من أكابر المتكلمين معتزلي وهو أبو هاشم الجبائي، وأشعريان وهما: الباقلاني والجويني. نهاية الإقدام في علم الكلام، لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني(ت:٥٤٨هـ)، حرره وصححه الفرد جيوم، ص١٣١. وينظر: المواقف، للأيجي، ج١/ص٢٧٩.

(٢٧٦) أختلف في الوجود، هل هو عين الموجود أو غيره والذي عليه الإمام الاشعري ﷺ هو الأول بناءً على نفي الأحوال وهو المعتمد لأنه لا واسطة بين الوجود والعدم عند الامام الاشعري، فالوصف به إمر اعتباري يعتبره الشخص لا ثبوت له، مثال ذلك كما لو أخرجت ثوبًا من صندوق مثلًا فالثوب يوصف بالظهور وهو أمر اعتباري لا ثبوت له في الخارج، بحيث يصح أن يرى في نفسه بل هو أمر يعتبره الشخص. وعلى هذا فتسمية الوجود صفة بناء على قول بعض المحققين ليس المراد بالصفة المعنى القائم بالشيء، بل ما يحكم به عليه، سواء كان عين حقيقته أو قائمًا بها أو خارجًا عنها، فدخل في هذا التعريف الوجود والسلبية والمعاني والمعنوية، ولو على القول بنفي الأحوال. تهذيب شرح السنوسية أم البراهين، ص٣٣.

(٢٧٧) في (أ): فالحال.

(٢٧٨) في (أ): معلومة.

(٢٧٩) في (أ): لا صورته.

(٢٨٠) في (أ): قاله.

(٢٨١) في (ب): و.

(٢٨٢) في (ب): بزيادة (له).

(٢٨٣) في (ب): الصورة.

(٢٨٤) في (ب): (أمر خيالي محض اعتباري) بدل من قوله (مجرد أمر حالي محض ظلي اعتباري)

(٢٨٥) في (أ): السليم.

(٢٨٦) قوله (مجرد) ساقط من (ب)

(٢٨٧) في (أ): الحالية.

(٢٨٨) قوله (بشهادة الوجدان السليم أيضًا على أنّ معرفة الحقائق العقلية متعسرة بل متعذرة) ساقط من (أ).

(٢٨٩) في (ب): الخاصة.

(٢٩٠) قوله (مطلقًا) ساقط من (أ).

(٢٩١) ينظر: المواقف، للأيجي، ج١، ص٢٢٧.

(٢٩٢) شرح المقاصد في علم الكلام، ج١/ص٧٨.

(٢٩٣) في (أ): العادة.

(٢٩٤) قوله (تأمّل) ساقط من (أ).

(٢٩٥) في (أ): وموجود.

(٢٩٦) في (ب): فهي.

(٢٩٧) في (ب): بذات الله.

(٢٩٨) في (أ): حين.

(٢٩٩) أن للقدرة الأزلية تعلقين صلوحيًا، وهو التعلق الأزلي؛ بمعنى أن القدرة في الأزل صالحة للإيجاد والإعدام على وفق تعلق الإرادة الأزلية بهما فيما لا يزال؛ أي في المستقبل. وتنجيزيًا: وهو التعلق الحادث المقارن لتعلق الإرادة بالحدوث الحالي. حاشية الدسوقي على أم البراهين، للعلامة المحقق المدقق الشيخ محمد الدسوقي على شرح ام البراهين لمؤلفها الامام محمد السنوسي، النشر: دار احياء الكتب العربية، ص ٩٨.

(٣٠٠) أن القدرة والإرادة متعلقهما واحد وهو الممكنات دون الواجبات والمستحيلات، إلا أن جهة تعلقهما بالممكنات مختلفة فالقدرة: صفة تؤثر في إيجاد الممكن وإعدامه، والإرادة: صفة تؤثر في اختصاص أحد طرفي الممكن من وجود أو عدم أو قصر ونحوها...الخ. شرح ام البراهين، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن يوسف السنوسي، الطبعة الأولى سنة ١٣٥١هـ. ص٢٧.

(٣٠١) قوله (أنّه) ساقط من (أ).

(٣٠٢) في (أ): الدالّة.

(٣٠٣) في (أ): (مثله) بدل من قوله (له تعالى).

(٣٠٤) في (ب): متحقّقة.

(٣٠٥) في (ب): لا يزال.

(٣٠٦) قوله (لا) ساقط من (أ).

(٣٠٧) في (أ): (المحقّقة).

(٣٠٨) قوله (كما) ساقط من (أ).

(٣٠٩) في (أ): (المحققة).

(٣١٠) في (ب): فيها.

(٣١١) في (ب): بتعيننا.

(٣١٢) في (ب): لكونه.

(٣١٣) في (ب): وميله.

(٣١٤) قوله (أي المتصوّر على الوجه الجزئي) ساقط من (أ)

(٣١٥) قوله (من شأنه أن) ساقط من (أ).

(٣١٦) قوله (لو كان قصدًا أو أدلة لا مطلقًا) ساقط من (ب).

(٣١٧) في (ب): ولا.

(٣١٨) في (أ): الوجودية.

(٣١٩) في (أ): الاعتبار.

(٣٢٠) قوله (نفضّل) ساقط من (ب).

(٣٢١) في (ب): ونقول.

(٣٢٢) قوله (المختار) ساقط من (أ).

(٣٢٣) في (ب): فلا.

(٣٢٤) قوله (اختيار) ساقط من (أ).

(٣٢٥) في (ب): اختيار.

(٣٢٦) في (أ): و.

(٣٢٧) في (ب): الفاعل.

٣٢٨)) هي قصـــيدة في التوحيد ل خضـــر بن جلال الدين بن أحمد، المولى الرومي الحنفي: أول من ولي قضـــاء القسطنطينية بعد فتحها. ولد ونشأ في بلدة (سيوري حصار) وعلت شهرته فاستدعاه السلطان محمد (الفاتح) ابن مراد الى بروسة، وأعطاه مدرسة جده فيها. ولما دخل القسطنطينية ولاه قضاءها توفى ٨٦٣هـــ، وكان غزير الاطلاع على آداب العربية والتركية والفارسية، ونظم شعرا باللغات الثلاث. ومن شعره العربيّ جواهر العقائد وهي قصيدة نونية في التوحيد أرسلها الى السلطان مع بيتين ثانيهما: (ألا يا أيها السلطان نظمي، عجالة ليلة أو ليلتين) فسميت (عجالة

ليلتين) وله قصيدة أخرى على رويها. ينظر: الاعلام، للزركلي، ج٢/ص٣٠٦.

٣٢٩)) ينظر: خير القلائد شرح جوهرة العقائد، وهو شرح القصيدة النونية لخضر بيك بن جلال، لعثمان الكليسي العرياني، تحرير: أحمد فريد المزيدي، النشر: دار الكتب العلمية، ص٦٥.

(٣٣٠) في (ب): الوجود.

(٣٣١) في (أ): موجود.

(٣٣٢) في (ب): ننقل.

(٣٣٣) في (ب): أو إرادة.

(٣٣٤) في (ب): من.

(٣٣٥) في (ب): (كأفعال) بدل من (كما قال)

(٣٣٦) في (أ): وكذلك.

٣٣٧)) الفقه الأكبر ينسب ينسب لأبي حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي بن ماه (المتوفى: ١٥٠هـ).

(٣٣٨) قوله (كتبه) ساقط من (ب).

(٣٣٩) قوله (لا) ساقط من (أ).

(٣٤٠) في (أ): فمنع.

(٣٤١) في (ب): باختيار.

(٣٤٢) ينظر: الفقه الأكبر، ص٢٩.

(٣٤٣) قوله (الفعل) ساقط من (ب).

(٣٤٤) في (أ): القدرة.

(٣٤٥) في (ب): بيّنة.

(٣٤٦) في (ب): كما لا يخفى كما لا يخفى.

(٣٤٧) في (أ): قدرتنا.

(٣٤٨) في (أ): كونهما.

(٣٤٩) في (أ): خالقان لأفعالهما.

(٣٥٠) في (ب): تأخير.

(٣٥١) ينظر: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي المتوفى ٢٥٦هـ، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، النشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ، ج٤/ ص٩٢، رقم الحديث ٣١٤٢.

(٣٥٢) في (أ): الحدوث.

(٣٥٣) قوله (بل) ساقط من (أ).

(٣٥٤) سورة الانسان، الآية: ٣٠.

(٣٥٥) في (ب): (تعالى).

(٣٥٦) في (أ): إرادة الحقيقة القائمة.

(٣٥٧) في (أ): إرادة.

(٣٥٨) في (ب): وبجعله.

(٣٥٩) سورة يس، الآية: ٨٢.

(٣٦٠) في (أ): كتابة.

(٣٦١) في (أ): يتعلّق.

(٣٦٢) في (أ): الظاهري.

(٣٦٣) في (أ): تعلّق.

(٣٦٤) في (أ): (بتوفيق) بدل من قوله (بتوفيق الله)

(٣٦٥) قوله (لبطلان الجبر بقسميه وأنهم ليسوا خالقين لأفعالهم الاختيارية) ساقط من (ب).

(٣٦٦) في (أ): مشى.

(٣٦٧) في (أ): لأفعالنا.

(٣٦٨) في (ب): لإرادته تعالى.

(٣٦٩) في (ب): فسَّرْناه.

(٣٧٠) في (ب): وانتفاء.

(٣٧١) في (ب): العلّة.

(٣٧٢) في (ب): (الحوادث) بدل من (وجود الحادث).

(٣٧٣) في (ب): علّة الموجود.

(٣٧٤) في (أ): واللوازم باطلة.

(٣٧٥) في (ب): وانتفاء.

(٣٧٦) في (ب): متعلّق.

(٣٧٧) في (أ): الصادقة.

(٣٧٨) في (ب): وجوه.

(٣٧٩) في (ب): المنصفين.

(٣٨٠) في (أ): الصادقة.

(٣٨١) في (أ): المذهب.

(٣٨٢) في (ب): أو التكلّفات.

(٣٨٣) في (ب): (والأول) بدل من قوله (ولكن الأول).

(٣٨٤) في (ب): كثر.

(٣٨٥) سورة البقرة، الآية: ٢٨٦.

(٣٨٦) قوله (إلى) ساقط من (أ).

(٣٨٧) قوله (عنه) ساقط من (ب).

(٣٨٨) في (ب): كما.

(٣٨٩) في (أ): منه.

(٣٩٠) قوله (ما) ساقط من (أ)

(٣٩١) في (ب): مقدور.

(٣٩٢) ينظر: شرح العقائد النسفية، ص٥٨_٥٩.

(٣٩٣) في (ب): الأربعة.

(٣٩٤) في (ب): رحمه.

(٣٩٥) في (أ): أزدت.

(٣٩٦) في (أ): هذه.

(٣٩٧) في (أ): (أي هذا أو لهذا وإلى هذا) بدل من (هذا ولهذا وإلى هذا)

(٣٩٨) في (ب): تمَّ تحريره بعون الله عزّ وجلّ.

(٣٩٩) هو الناسخ.

(٤٠٠) هو المؤلف.

(٤٠١) قوله (عن يد أفقر العباد... الشعبان سنة ١١٥٩) ساقط من (ب)